# الباب الثانى

## رؤية إستشرافية للفترة
## من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠
## لقطاع الموارد المعدنية

الفصل الأول: قاعدة البيانات وأهم محاور الحركة بالسيناريوهات المقترحة

الفصل الثانى: الصورة العامة لمسارات المستقبل فى ظل السيناريوهات المقترحة

## قاعدة البيانات وأهم محاور الحركة بالسيناريوهات المقترحة

استعرضنا في مقدمة الدراسة الحالية والباب الأول بفصوله الثلاث تحليلا للواقع القائم حاليا للموارد المعدنية وعلاقة هذه الموارد بالنمو الاقتصادي ومدى تأثره بالواقع السياسي والاجتماعي المحلي، وكذلك مدى تأثره بالواقع العالمي والسوق العالمي بشكله الحالي. وسجلنا وجهة نظرنا بالنسبة لإمكانيات التنمية، كلما أتيح لنا ذلك لكل خامة معدنية على حدة. وعرضنا طبقا لخبرتنا لمشاكل نقل التكنولوجيا وتمويل المشروعات التعدينية.

وإستكمالا لما سبق أنشأنا قاعدة بيانات[1] لتسجيل الحصر الوارد بالفصل الثانى من الباب الأول طبقا للتصنيف المعمول به والمتفق عليه للثروة المعدنية كما هو موضح بمقدمة هذه الدراسة، وطبقا لما سوف نوضحه بعد بالفصل الحالى. وهى لا تؤثر إطلاقا على محتوى الدراسة الحالية أو على أغراضها. وقصدنا بها فقط هؤلاء المهتمين بمتابعة الموارد المعدنية مستقبلا، وإضافة ما قد يطرأ عليها من تغيرات فى الكم أو النوع أو القيمة. وتتيح قاعدة البيانات المنشأة إدخال أو تصحيح أى بيانات بالحذف أو الإضافة أو التعديل مع إمكان عرض وطباعة البيانات الآتية:

[1] ملاحظة : قاعدة البيانات محفوظة بعدد واحد أسطوانة ليزر مع النص الكامل للدراسة الحالية، ومتضمنة برنامج قاعدة البيانات والوثائق الخاصة بها مع توضيح لنظام تشغيلها. ومتطلبات تشغيل الأسطوانة هى: جهاز PC موديل ٤٨٦ أو أكثر ، مشغل أسطوانة ليزر، شاشة عرض مناسبة، ٤٥ ميجابيت على الأقل خالية على القرص الصلب، فأرة، نوافذ ٩٥ أو ٩٨ ..الخ، ويمكن الحصول على أسطوانة الليزر من منتدى العالم الثالث – مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة – ٣٩ش الدقى – ت: ٢٠٢/٣٤٨٨٠٩٢ – فاكس: ٢٠٢/٣٤٨٠٦٦٨.

- خريطة مصر موضحا عليها مواقع الخامات (كل خامة على حدة).
- جدول لكل خامة معدنية يشمل الموقع والكمية (مؤكد – محتمل – مؤمل فيه) وكذا نسبة تركيز الخامة فى موقعها.
- جداول مجمعة لكل مجموعة من الخامات وفقا للتصنيف المعروض في الدراسة.
- جداول مجمعة للخامات طبقا لمناطق وجودها على خريطة مصر.
- جداول مجمعة لقوائم الخامات بالمجموعات.
- قوائم بالمواقع لكل منطقة تعدينية.

وقد لاحظنا عند حصرنا للموارد المعدنية في مصر من مصادرها المختلفة أن تعبير "احتياطي" للخامات يصنف إلى "جيولوجي"، "مؤكد"، و"مؤمل فيه". وأحيانا يستخدم تعبير "احتياطي" دون تصنيف. وقد نوهنا عن ذلك عند الحديث عن خام الفوسفات بالفصل الثانى وكذلك بمقدمة الدراسة، وقلنا بضرورة إصدار كود مصري له قوة التشريع يلزم جهات التعدين وأشخاصه في مصر بتصنيف محدد يتم توصيفه بدقة لفئات احتياطي وموارد الخامات المعدنية، كما يحدد الكود خبرة وصلاحيات الجهات أو الأفراد المؤهلين لإصدار الوصف المحدد وكذا الجهة المسئولين أمامها مهنيا وأدبيا.

ورأينا في الوقت الحالي – أن نكتفي بتصنيف احتياطي الخامات في قاعدة البيانات المذكورة على أساس الوصف بعبارة "مؤكد" أو "محتمل" أو "مؤمل فيه"، وسوف نفترض، نظرا لنقص البيانات، أن كميات الخامات تندرج تحت وصفين إثنين هما "مؤكد" للخامات التي يجرى استغلالها حاليا أو التي تم إعتماد جدواها الاقتصادية والفنية بمعايير الإدارة الحالية، أما الوصف الثاني وهو "محتمل" فيصنف به أي كميات أخرى للخامة مما لا يقع في نطاق المؤكد بالمفهوم الموضح وذلك نظرا لصعوبة التفرقة بين المحتمل والمؤمل فيه بسبب نقص

البيانات وعدم وضوح القواعد الحاكمة لمصادر البيانات الرسمية وغير الرسمية في هذا الشأن. ونرفق بهذا الفصل بيانا تجميعيا لتقديرات احتياطيات الموارد المعدنية، طبقا للمفهوم السابق ، وتلخيصا لما سجلناه تفصيلا بالفصل الثانى من الباب الأول (مرفقات من رقم ١ الى رقم ٦). كما نرفق بيانا بإجماليات كمية الإنتاج والصادرات للنشاط التعدينى (مناجم، محاجر، ملاحات) من عام ٩١/٩٠ الى عام ٩٨/٩٧ وقيمته بالسوق المحلى (مرفقات ٧،٨،٩). كما نرفق خريطتين موقع عليهما المناطق المقترحة حتى عام ٢٠١٧ للأنشطة الصناعية والتعدينية، طبقا لما يستهدفه مجلس وزراء مصر بمحرره "وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون" الصادرة عنه بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٥ (مرفق رقم ١٠ ورقم ١١).

ونرى هنا أن نقتصر على عرض آخر ما تم الاتفاق عليه من مصطلحات لوصف احتياطي وموارد الخامات المعدنية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والمملكة المتحدة - لغرض الاسترشاد - ودون التعرض لتفاصيل القواعد والمسئوليات والاشتراطات المحددة لتلك المصطلحات والمتفق عليها في تلك البلاد، ونوضح ذلك بالمخطط التالي نقلا عن الكود الأسترالي الصادر في سبتمبر ١٩٩٢ والذي بدء تنفيذه في أول يوليو ١٩٩٣ بالنسبة لكل الخامات المعدنية ماعدا الماس والفحم لاستقلالهما بكودين مختلفين[٢].

---

[٢] المصدر : Australian Code for Reporting of Identified Mineral Resources and Ore Reserves . / Issued June 1993 .

**Reporting Terminology**

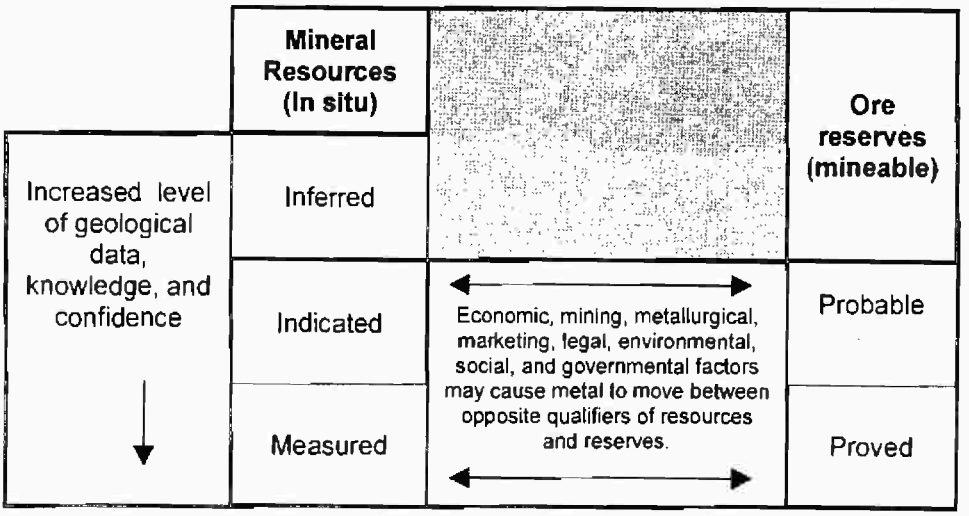


وفيما يلى تفسيرا مختصرا لمعانى المصطلحات بالجدول التخطيطى الموضـــح عاليه :

Reporting Terminology : هى المصطلحات المستخدمة فى تحرير تقـــارير المـــوارد المعدنية واحتياطيات الخامات عند التعامل مع أسواق المال وجهات التمويل المختلفة، وعنـــد إصدار بيانات المراكز المالية للأنشطة التعدينية المختلفة.

***Mineral resources (in situe)*** : هى الموارد المعدنية الموجودة فى موقعها الذى تكونـت فيه. وتقدر كمياتها بحسابات تقريبية غير دقيقة. وتعتمد بياناتها على تفسير لمعلومات محدودة عن الموقع والتركيب الجيولوجى، وعلى مجرد احتمالات لوجود امتدادات منتظمة أو مستمرة للخامات أو الطبقات الحاملة لها. كما تعتمد على بعض البيانات المتاحة وغير الكافيـــة. وأى تعبيرات كمية لهذه الموارد يجب أن يلحقها الوصف "تقريبا". وتتدرج الموارد المعدنية (فـــى موقع تكوينها) من حيث الوصف تبعا لزيادة مستوى الثقة فى البيانات، ومدى توفر المعرفـــة الجيولوجية بموقع تكوينها طبقا للترتيب التالى:

Inferred Mineral resource : هو "مورد معدنى مستنبط"، ويعنى هذا المصطلح أن هنـــاك دلائل علمية وجيولوجية تشير إلى وجود التكوين المعدنى، ولاتؤكد إســـتمراريته أو وجـــود امتدادات له. وهذه الدلائل تم استنباطها من بعض عينات مأخوذة من فتحات أرضية أو تحـت أرضية، أو بأى طريقة من طرق أخذ العينات.

Indicated Mineral Resource : هو "مورد معدنى مستدل " ، ويعنى هذا المصطلح أن هناك أدلة علمية ومؤشرات يقينية تؤكد وجود امتدادات للمورد المعدنى، ولكنها غير كافية لضمان انتظام واستمرار هذه الإمتدادات. ويتم الوصول إلى هذه الأدلة بجمع عينات من أخرام حفر منتظمة على مسافات كبيرة بجسم التكوين المعدنى، أو من فتحات أرضية أو تحت أرضية. ودرجة الثقة ببيانات هذا المورد أعلى من درجة الثقة ببيانات المورد السابق نتيجة توافر بيانات أكثر بالنسبة للتركيب الجيولوجى والمعدنى.

Measured Mineral Resource : "مورد معدنى مقدر"، ويطلق هذا المصطلح على الخامات المعدنية التى تم عمل تقاطعات بتكويناتها فى أماكن وجودها، وتم إجراء اختبارات على عدد كاف من العينات الممثلة، المأخوذة من أخرام حفر منتظمة على مسافات معقولة بجسم التكوين المعدنى، أو المأخوذة من فتحات أرضية أو تحت أرضية، أو بأى طريقة أخرى مناسبة من مواقع متقاربة بجسم المورد المعدنى، وبالدرجة التى تكفى لضمان وتأكيد انتظام امتداداته. وتؤدى محصلة البيانات الناتجة وتحليلها إلى معرفة علمية وجيولوجية عن التكوين المعدنى بدرجة عالية من الثقة. كما تتأسس التقديرات الكمية والنوعية للمورد المعدنى على بيانات موثوق بها، وعلى تفسيرات وتقويمات تسمح بتحديد واضح لشكل وحجم وكثافة ونوعية المورد.

***Ore Reserves (mineable)*** : "احتياطيات الخام"، وتعرف بأنها جزء من الموارد المعدنية المقدرة (measured) أو المستدلة (indicated) يمكن استخراجها بإحدى طرق الإستخراج المعروفة شاملة بعض شوائب التكوينات الجيولوجية المتلاصقة معها، وبحيث يمكن فنيا استخلاص المعادن المفيدة منها والتى لها قيمة اقتصادية حقيقية وقت اصدار تقرير الجدوى.

وتنقسم احتياطيات الخام الى قسمين تابعين هما احتياطى محتمل Probable Ore Reserve و احتياطى مؤكد Proved Ore Reserve، وتقديراتهما الكمية مشتقة من تقديرى الموارد المعدنية المستدلة والموارد المعدنية المقدرة على الترتيب. ويتم الإشتقاق بعد عمل عديد من التصحيحات والتعديلات بمدخلات العوامل الإقتصادية والتعدينية والمبتالورجية والتسويقية والقانونية والبيئية والإجتماعية والحكومية. ويلاحظ وجود علاقة مباشرة ومتبادلة وارتدادية بين "الموارد المقدرة" و "الإحتياطى المؤكد"، وبين "الموارد المستدلة" و "الإحتياطى المحتمل"، كما هو واضح من الجدول التخطيطى السابق.

ويجب عند وصف فئة category "احتياطى الخام" – وصفه فقط بواحد من الفئتين "مؤكد" و "محتمل" . ويذكر عند الوصف بأحدهما فئة "المورد المعدنى" المشتق منه والمؤسس عليه . كما توضح تفصيلا طبيعة البيانات التى تأسست عليها التقارير المنشورة فى هذا الشأن ، ويتضمن ذلك إظهار أى شروط تحفظية بالنسبة لمعايير التقويم ، وأى بيانات غير يقينية مع تحديد درجة اليقين للبيانات الأخرى . كما يجب أن توضح أى متغيرات لها أهمية فى عملية التقويم من حيث ارتباطها بمتغيرات العوامل الإقتصادية والسياسية الممكنة.

---

ولن نتعرض هنا للمعايير أو القواعد التي يجب أن تحكم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التي ترقى باحتياطي الخامات في أي مشروع إلى درجة الوصف باحتياطي مؤكد proved reserves فالمراجع الحديثة في اقتصاديات المناجم والمعادن الصناعية تغطي كل التفاصيل في هذا الموضوع، كما توضح هذه المراجع تفصيلا معنى المخاطرة وعدم التيقن فى المشروعات التعدينية، وكيفية تعظيم المنفعة المتوقعة من هذه المشروعات. ونرى في هذا الشأن –بالنسبة للوضع الحالي في مصر– أن لا نبني توجهاتنا فقط على أحدث ما وصل إليه العلم من مناهج ومعايير ودراسات لتقييم الجدوى، بل على مجمل حصاد الخبرة المحلية أيضا. وننوه هنا إلى أن ما تم نشره في هذا الموضوع بمعرفة الـ UNIDO & OECD[٣] وبعض ما تم نشره في هذا الموضوع عن طريق البنك الدولي يوصي باستخدام أسعار الظل (Shadow prices) التي تعكس القيمة الاجتماعية لمخرجات ومدخلات المشروع.

"ولقد دخل مصطلح "سعر الظل" ميدان تقييم المشروعات بواسطة استعمال البرمجة الرياضية لتحقيق الأمثلية (Optimization). وعند تناول مسألة تخصيص الموارد بتلك الطريقة، يظهر سعر الظل كتقويم حدى محسوب للمدخل

---

[٣] المصدر : Manual for evaluation of industrial projects / UNIDO Publication – Sales No. E.80.II.B.2 /ISBN 92-1-106111-3/ 01600P .

أو للمخرج عند الوضع الأمثل. وواضحة هى العلاقة بتقييم المشروعات فعند الوضع الأمثل ستنفذ المشروعات فقط، إذا كانت قيمة منتجاتها الحدية، تساوي على الأقل تكلفة مدخلاتها مقومة بأسعار الظل" [٤]. ونرى من وجهة نظرنا إستحالة إستخدام أسعار الظل من الناحية النظرية لوجود تشابكات اجتماعية واقتصادية كثيرة في مصر يصعب تحليلها وتوصيفها بدقة في الوضع الراهن على الأقل، كما أن معرفتنا وكفاءة إحصائياتنا للعوامل الاجتماعية الاقتصادية المتداخلة محدودة. ولذلك فالتوصية بعمل بعض التوليفات بين أسعار الظل المثالية (التي لا توجد في الحقيقة) وبين أسعار السوق الفعلية، بما يعني استخدام آليات السوق والتدخل الحكومي معا تبعا لمتغيرات تكلفة كل مشروع إقتصاديا وإجتماعيا – هي في رأينا التوصية المناسبة فى مجال تقييم المشروعات التعدينية.

وبمناسبة الحديث عن الأسعار فإننا نلاحظ في الوقت الحالي ومنذ الربع الأخير من عام ١٩٩٧ أن العالم قد تعرض وما زال لموجة انخفاض حاد في أسعار العديد من المواد الأولية الهامة في السوق العالمي، وأن أكثر هذه المواد تأثرا بهذه الموجة في مجال الخامات المعدنية (عدا خامات الطاقة) هي مجموعة خامات الفلزات الحديدية، وتحديدا خامات الحديد والمنجنيز والموليبديم والنيكل ومنتجاتهم وكذلك بعض السلع المعدنية الأخرى، مثل الألمونيوم والزنك، ولم تتأثر باقي السلع المعدنية بهذه الموجة (راجع ما تم تسجيله بالنسبة لأسعار الخامات المعدنية في الفصل الثاني). ويفسر الخبراء والمراقبون أن هذه الموجة التي اجتاحت السوق العالمي ترجع في الدرجة الأولى إلى الكوارث التي أصابت الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا منتصف عام ١٩٩٧ وزاد من حدتها ما نتج عنها من عدم الثقة بالوضع في هذه الدول ومن اضطراب الأسواق المالية الذي يحمل في طياته دوما وأبدا خطر الانتقال بالعدوى إلى باقي

---

[٤] المصدر : / D.W. Pearce and C.A. Nash / The Social Appraisal of Projects تعريب الدكتور محمد حمدى السباخى / مراجعة الدكتور محمد إبراهيم منصور / دار المريخ للنشر / الرياض / ١٩٩٤ م.

الأسواق. ويضاف إلى هذا الاضطراب الأزمة السياسية والاقتصادية المتصاعدة في روسيا منذ سنوات، والتي وصلت فى أغسطس عام ١٩٨٩ إلى قمة الأزمة المالية ، مما جعلها تضطر إلى إغراق الأسواق بمنتجات رخيصة من الصلب والسبائك الحديدية وغير ذلك من الخامات المعدنية الأولية أو المصنعة.

ونجد للأسباب السابقة أن صندوق النقد الدولي اضطر أن يصحح توقعاته لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ عدة مرات ودائما نحو الأدنى. ولكننا نرى مع بداية عام ١٩٩٩ أنه قد تم اتخاذ سلسلة من ردود الأفعال الاقتصادية والبنكية يؤكد الخبراء والمراقبون أنها سوف تؤدى للخروج من حالة الركود الاقتصادي وتحسن الأوضاع إلى حد معقول في بلاد النمور الآسيوية واليابان، وينتظر أن يكون لذلك تأثيرا على إيقاف موجة الانخفاض في الأسعار التي اجتاحت العالم من منتصف عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩.

وتم رصد مؤشرات تؤكد الإتجاه للتحسن وتوقف موجة الإنخفاض فى الأسعار. من هذه المؤشرات – على سبيل المثال – ارتفاع أسعار منتجات الصلب فى سوق الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٥% فى الربع الأخير من عام ١٩٩٩ بالمقارنة إلى أسعار يناير نفس العام. كما نلاحظ على مستوى سوق الصلب العالمى انتعاشا ملحوظا فى النصف الأخير من عام ١٩٩٩ بالمقارنة إلى العامين السابقين. ويتوقع المعهد الدولى للحديد والصلب فى الولايات المتحدة الأمريكية (IISI) زيادة فى الطلب العالمى عام ٢٠٠٠ على مستوى كل بلاد العالم تقريبا باستثناء اليابان، وأن استهلاك العالم سوف يصل إلى ٧١٩ مليون طن مترى من منتجات الصلب بزيادة قدرها ٣% عن العام السابق[٥].

ويشير ما سبق إلى أننا نعيش فيما يسمى عالما بلا حواجز. فإن ما حدث من كوارث مالية في دول جنوب شرق آسيا تخطى حدود هذه الدول وأثر بدرجة أكبر أو أقل علي دول أخرى بقدر تداخل اقتصاديات هذه الدول وأسواقها المالية

---

[٥] المصدر : Annual Commodities Survey , part II ; published by : E&MJ . April 2000 .

في الاقتصاد الرأسمالي "المعولم" مما نراه قيدا على حرية هذه الدول في رسم سياساتها بالنسبة لاقتصادها الكلي.

ويقودنا هذا إلى أن نحدد رؤيتنا لما يسمى بظاهرة "العولمة" التى تم تحميلها أكثر مما قُصد بها، وهى الترجمة الشائعة لكلمة Globalization أو كما يسميها الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله "الكوكبة"، وسوف تؤثر ظاهرة العولمة بلا شك على حركة ومسارات السيناريوهات المقترحة بالورقة الثانية من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠ باعتبارها موضوع الفصل التالي. وباعتبار أن تصوراتنا عن تصرفات وردود أفعال القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة في كل سيناريو بالنسبة للمحورين الخامس والتاسع المحركين لتداعيات تصرفات وردود أفعال النخبة الحاكمة في مجال تنافسية الاقتصاد (دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي المعولم) وفي مجال العلاقات الدولية بالترتيب، هى التي سوف ينبني عليها رؤيتنا في هذا الشأن، كما ينبني أيضا على مفهومنا لظاهرة العولمة بوضعها الحالي، وليس بوضعها في المستقبل كما يرصدها الباحثون والأكاديميون. ولا شك أن ما عرضه الدكتور إسماعيل صبري عبد الله في الورقة الثالثة من أوراق مصر ٢٠٢٠ كان محاولة رصينة سوف تساعدنا على تحريك تصوراتنا بالنسبة لمسارات كل سيناريو.

ونضع فيما يلي إطار رؤيتنا لآثار هذه الظاهرة أو الظواهر ذات العلاقة بها نظريا وعمليا بما نعتبره رصدا للواقع العالمي أو لقطة عاكسة لصورة هذه الواقع الذي يتحكم فيه ثلاثة مراكز للقوى الاقتصادية هي بالترتيب: الولايات المتحدة الأمريكية ثم أوروبا ثم يليها بعض بلدان آسيا على رأسها اليابان، ولا نعرف كيف ستصبح صورة النظام العالمي في المستقبل وخاصة عندما تنضم الصين والهند، اللتان تضمان أكثر من ثلث سكان العالم، إلى مراكز القوى الاقتصادية الحالية والتي لا يخلو التعامل فيما بينهم من صراع حذر هادئ أحيانا أو شرس متعقل أحيانا أخرى لتحقيق المصالح الخاصة والاستحواز على

مقومات الهيمنة الاقتصادية. ونلخص فيما يلي أهم الظواهر الحالية الناتجة عن ظاهرة العولمة والتي سوف يكون لها التأثير على تصوراتنا بالنسبة لتوجهات وتصرفات النخبة الحاكمة في السيناريوهات المختلفة في الفصل القادم:

١. إذا استثنينا ما يمكن الاتفاق عليه بين دول العالم بشأن الحفاظ على البيئة فإن الثورة الاتصالية التي أدت إلى ضغط الزمن واختصاره بالنسبة إلى انتقال المعلومات، والتداخل المتزايد والمتشابك لأمور الاقتصاد بين دول العالم وسرعة انتقال رؤوس الأموال بين بعضها، لن يجعل دول العالم بلا حدود، أو يجعلها قرية كوكبية واحدة (Global village) أو سوقا كوكبية واحدة، حتى لو تعددت العوامل التي تدفع بالشركات عابرة القومية (متعدية الجنسية أو الكوكبية) إلى ضرورة التفكير العولمي بشأن استراتيجيات التسويق والإدارة، أو أصبحت القوة الاقتصادية لهذه الشركات قادرة على رسم السياسات الخارجية للأقطاب التي تدير العولمة والتي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة والهيمنة بينهم. وسوف نجد دائما أجزاء كبيرة من الأسواق عبر القومية أسواقا إقليمية في الواقع، ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال نجد أن ٨٠% من حجم التجارة عبر القومية للدول الأعضاء تتم داخل حدودها، بما يعني أن الكثير من النفوذ السياسي الوطني الذي يمكن أن تفقده دول أوروبا مع العولمة يمكن اكتسابه مرة ثانية بإعادة تأسيسه على المستوى الإقليمي، وهو ما يقول به الدكتور إسماعيل صبري عبد الله بعبارة "بروز الأقلمة (Regionalism) في إطار "الكوكبة" في الورقة الثالثة من أوراق مشرع مصر ٢٠٢٠.

٢. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تهيمن على مجلس الأمن وأن تستصدر القرارات منه باسم الشرعية الدولية إعمالا لما يسمى بحق التدخل، وذلك نتيجة لعوامل معقدة ومتشابكة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشرقية، ولانفرادها بتفوق عسكري

يسمح لها بالتدخل في مختلف أرجاء المعمورة. وحيث أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد إلى درجة كبيرة على الاستثمارات اليابانية والأوروبية ومن بعض الدول سريعة النمو مثل كوريا وتايوان إلى الدرجة التي يقول فيها "روبرت كارسون" الاقتصادي الأمريكي"... أن ذلك فرض قيودا خاصة على صنع سياسة الاقتصاد الكلي الأمريكي، وجعل اقتصاد أمريكا السياسي مستحيلا"[٦]. فلم يكن أمام أمريكا حل سوى عولمة الاقتصاد لتأمين اقتصادها من احتمالات الانهيار .. وأصبحت بذلك الولايات المتحدة ودون تفويض من أحد تقوم بدور الزعامة للعالم بالنسبة لعولمة الاقتصاد، أدى بها إلى أن تتبنى عملية عولمة السياسة الدولية تبعا لذلك، ثم تمتد زعامتها إلى ما يمكن أن يسمى بالعولمة الأخلاقية بتطويعها اعتبارات الديموقراطية وقواعد حقوق الإنسان بازدواجية مفضوحة فى المعايير عند التعامل مع دول العالم، فتتغاضى عن مخالفات البعض وتركز على البعض الآخر لدرجة التدخل العسكري، لايعنيها في ذلك سوى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. وقد جعلت الولايات المتحدة الوضع العالمي بهذا الشكل متسما بالفوضى الشديدة وعدم اليقين وصعوبة القدرة على التنبؤ وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، مما يجعل عملية استشراف المستقبل بالنسبة لمصر عملية صعبة عند تصور مقدار الاستجابة أو عدم الاستجابة لحتمية الوضع العالمي الجديد من قبل النخبة الحاكمة وردود أفعال القوى الاجتماعية الغالبة في السيناريوهات المقترحة في مشروع مصر ٢٠٢٠. ولا يعنى ذلك حتمية السير إلى مصير مظلم وإلى حتمية الانكسار ونهاية التاريخ بالنسبة لمصر، فلا توجد حتمية بهذا الشكل لمصير البشر لأن هذا يعني الإلغاء المطلق للإرادة البشرية.

٣. تمتد سلوكيات العولمة الأمريكية – فيما يعنينا – إلى تدخلها في تحديد مسار الصدام الحضاري بين العرب وإسرائيل، وإلى تصعيد وتوجيه مسار

---

[٦] روبرت كارسون / "ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينيات ومابعدها" / ترجمة د. دانيال رزق ــ الدار الدولية للنشر والتوزيع .

النزاعات بين العرب وبعضهم بما يتمشى مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة وبما يتفق مع منطق التيار الفكري البارز لممارسات الرأسمالية الأمريكية والشركات الكوكبية وهو منطق "الداروينية" المؤسس على قانون البقاء للأصلح. فالإسرائيليون هم الأقوى، لذلك فهناك شرعية لكل تصرفاتهم غير الشرعية، كما أنه من الواضح أن المساندة الأمريكية الكاملة للكيان الإسرائيلي لابد وأن يقابلها شيء من جانب إسرائيل، وهو على الأقل –وكما نعتقد– أن تكون إسرائيل مركزا إقليميا لنشر وتدعيم قيم العولمة الأمريكية وممارساتها الاقتصادية، وإذا نجحت إسرائيل في ذلك فللمتوقع أن هذا الوضع سوف يؤثر على مسيرة مصر والمنطقة العربية بأسرها في السنوات القادمة.

٤. يصاحب ظاهرة العولمة ظاهرة هامة هي التغيير في مفهوم الدولة الذي يسير في اتجاهين متعاكسين حيث تتجه دول العالم الأول أو الدول المتقدمة إلى الاندماج في كيانات أكبر [بساير عمليات الدمج (merger) التي تحدث بين الشركات الكوكبية ولكن بنظام مختلف] ومن ثم تكامل السيادات وتوحدها وإنشاء كيانات كبرى تعيد إلى الأذهان بشكل مختلف الأشكال الإمبراطورية القديمة قبل أن يشهد العالم ميلاد الدولة القومية الحديثة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر مع بداية الثورة الصناعية، ومثال ذلك ما تم بالنسبة للوحدة الألمانية ثم الوحدة الأوروبية. وعلى النقيض من ذلك تتجه دول العالم الثاني (الاشتراكي) والثالث (النامي أو المتخلف) إلى حالة تفكك الكيانات وانشطارها على أسس عرقية أو دينية أو تاريخية مثل ما حدث للاتحاد السوفيتي وما يزال ، ونفس الأمر بالنسبة لما كان يسمى بيوغسلافيا، وكذلك مثال الصومال وما يمكن أن يحدث في العراق والسودان، وما قد يظهر من أمثلة أخرى نشهد الآن إرهاصاتها.

٥. ويصاحب ظاهرة العولمة ظاهرة هامة هي ما يسمى بالثورة الثالثة وهي ثورة المعلومات والمعرفة وهي ثالثة باعتبارها تالية للثورة الصناعية وللثورة العلمية والتكنولوجية في الشمال المتقدم. وتظهر مشاكل المعلومات فى مجال التعدين فى مصر، لأنه لايتوافر عادة لدى الناس والشركات سوى قدر ضئيل من المعلومات والفهم لحقوق التعدين وتعقد إجراءاته، ولإحتكار المسئولين الحكوميين وأصحاب النفوذ والسلطة لمعلومات الفرص المربحة فى مجال التعدين، مما يؤدى إلى صعوبة التنسيق فى النشاط التعدينى بغرض تنميته فنيا وإقتصاديا. ومن ناحية أخرى فإن تكلفة إكتساب المعرفة والإرتقاء بها فى مجال التعدين هى فوق المستطاع لأغلب المشتغلين الحاليين بالتعدين، نتيجة لعدم تواصل خبرة الأجيال، ولعدم إهتمام المؤسسات الرسمية والجمعيات العلمية والهندسية بالمشاكل الفنية والإقتصادية المحلية ونشرها بطريقة متاحة لكافة المشتغلين فى هذا المجال، ولإرتفاع تكلفة متابعة التطورات التكنولوجية فى صناعة التعدين وآليات سوق الخامات العالمى. وأخيرا لعدم التأهيل المناسب لإمكان تلقى المعلومات المطلوبة وإستيعابها والإستفادة منها فى تنمية وتطوير النشاط التعدينى بسبب تخلف العملية التعليمية وعدم وجود حافز عملى للتعلم. لذلك فحتى نتمكن من بلورة رؤيتنا لمستقبل مصر، سوف نضع فى اعتبارنا أن من بين أهم محاور السيناريوهات المقترحة في الورقة الثانية من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠ هما المحوران الثالث والرابع من حيث أن موضوعيهما هما : البشر والتعليم والتعلم والتدريب، والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ولا يختلف أحد على أن الموارد البشرية هي من أهم الموارد على الإطلاق إذا تم العناية بتأهيلها وحسن استثمارها، فالفقر الذي تعاني منه الدول المتخلفة ومنها مصر حيث وصلت نسبته إلى ٣٥,٨٨% من إجمالي الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية و ٣٤,١% من إجمالي الأسر التي تعيش في المناطق

الريفية طبقا للمؤشرات والإحصائيات الرسمية[٧]، عدا نسبة من يعيشون في فقر بشري في مصر لايخضع لحصر ويفوق بكثير نسبة من يعيشون في فقر مقاسا بالدخل وحده، والفقر البشري يعني باختصار انخفاض مقدار الاختيارات والفرص التي تسمح بمعيشة محتملة (Tolerable life). وهذا الفقر ليس سببه فقر الموارد بأي حال من الأحوال ولكنه فقر المعرفة وفقر الاستفادة من الموارد المتاحة وفقر القدرة على خلق موارد جديدة نتيجة إهمال العنصر البشري وتهميشه وإهمال العناية بارتفاع مستوى أدائه.

والتعليم والتعلم في المحور الرابع عملية تتم عن طريق الإدراك بالحواس ثم الفهم والاستيعاب بالإيضاح، ويتوقف نتائجها على مدى فاعلية وكفاءة النظام الذي تتبناه النخبة الحاكمة في السياسة التعليمية، والتدريب يكمل عملية التعليم وهما يعملان معا على جعل القوى العاملة ملائمة لمتطلبات التنمية، ويأتي بعد ذلك المحور الثالث وهو "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" وهو مجال النشاط الإنتاجي للأفكار والإبداع والابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا ومجال المعرفة والمعلومات، وهو نشاط هام وضروري ولازم في المرحلة الحالية، وهو الظاهرة التي يمكن أن نمثلها بتيار متسارع عميق مصاحب لظاهرة العولمة، حيث يجب الاهتمام بسرعة اللحاق به وامتلاك القدرة على الإبحار الآمن فيه، فالعمر الزمني أصبح بالغ القصر للأفكار والمفاهيم والابتكارات في هذا التيار، وأصبح الإبداع في هذا المجال يتسارع إيقاعه بشكل غير معهود من قبل، ولا يجب أن نكون في هذا الشأن مؤهلين لمجرد الاستقبال في هذا المجال أو الانتظار على الشاطئ، بل مؤهلين للتفاعل الخلاق معه والمشاركة في صنعه والإبحار فيه، ويمثل ذلك بالنسبة إلى مصر الطريق الوحيد الآمن لكي لا نخسر

---

[٧] المرجع : تقرير التنمية الشاملة في مصر / العدد الأول / ١٩٩٨/ صادر عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية / جامعة القاهرة – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية .

على الأقل معركة المواجهة مع المتغيرات العالمية، كما يمثل أيضا الوسيلة الوحيدة لإمكان حشد الطاقات بكفاءة ، وتعبئة الموارد المتاحة والتخطيط المتقن لها لتحقيق أكبر استفادة منها، وإمكان خلق موارد جديدة ومتجددة أيضا، خصوصا ونحن في مواجهة الدولة الإسرائيلية التي يقوم مشروعها الحضارى على أساس العلم والتكنولوجيا لخدمة أهداف أمنها القومي وتحقيق أغراض التنمية.[٨]

وأخيرا نقول إذا استمرت نسبة الأمية الظاهرة على وضعها الحالي الذي يدور حول نسبة ٥٠% منذ العديد من السنوات عدا نسبة الأمية المستترة، فلا أمل في نجاح أي سيناريو من السيناريوهات المقترحة في الوصول إلى عام ٢٠٢٠، بل يمكن أن يصاب جميعها بالشلل والانهيار قبل ذلك بكثير. ولن يكون الحل أبدا في إنشاء مراكز أو أجهزة لمحو الأمية بل في إلغاء ما هو قائم منها حاليا وتوجيه ميزانياته لإيقاف الهروب والتسرب المستمر من التعليم الأساسي والارتفاع بمستواه وترك من هو أمي على حالته ومحاولة استثماره كما هو بوضعه وإمكانياته مع إكسابه مهارات في أعمال بسيطة لا تتطلب القراءة والكتابة كالفلاحة أو الرعي أو الخدمات اليدوية البسيطة بعيدا عن مجال الصناعة والتكنولوجيا المعقدة. كما أن الأمي الذي يرغب بحق في محو أميته سوف يجد بنفسه الوسيلة لذلك دون أن ترصد الدولة ميزانية ضخمة لكي يتعلم مجرد التوقيع باسمه بدلا من أن يبصم بإبهامه ويقف عند هذا الحد الساذج لمحو الأمية.

---

[٨] بلغت قيمة صادرات إسرائيل من التكنولوجيا الرفيعة ( High Tec.) ومنتجاتها ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ بما يمثل أكثر من ٣٠% من حجم صادراتها ـــــ المصدر: شبكة معلومات الإنترنت : http://www.israel-mfa.gov.il/mfa/newuser.asp .

## جداول تجميع تقديرات احتياطيات الموارد المعدنية [٩]

الكميات بالمليون طن عدا مايذكر مخالفا لذلك

## مرفق رقم (١)

## مجموعة خامات الفلزات الحديدية

| الخام | المنطقة | صفة الإحتياطى | | بيان الإستغلال وملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | مؤكد | محتمل | |
| الحديد | الصحراء الشرقية | --- | ٥٣,١ | غير مستغل |
| | الواحات البحرية | ١٢٠,٠ | ١٥٧,٠ | مستغل |
| | شرق أسوان | ٩,٠ | ١٠٧,٠ | غير مستغل |
| المنجنيز | سيناء | ١,١٣٥ | ٠,٣٧٧ | مستغل |
| | مثلث حلايب | --- | ٠,٠٦٠ | غير مستغل (توقف الإنتاج عام ١٩٥٥) |
| الكروميت | الصحراء الشرقية | --- | ٠,٠٠٨ | توزيع عشوائى واستغلال متقطع |
| التنجستن | الصحراء الشرقية | --- | --- | غير مقدر – غير اقتصادى؛ تم انتاج ٢ طن عام ١٩٥٥ |
| المولبيدنم | الصحراء الشرقية | --- | ١,٠ | غير مستغل |
| النيكل | الصحراء الشرقية | --- | ٠,٣٥٥ | غير مستغل |
| التيتانيوم | الصحراء الشرقية | ٤١,٠ | غير مقدر | مستغل |
| | جانبى فرع رشيد | --- | ٤٨٠,٠ | (رواسب الرمال السوداء) غير مستغل |
| الفناديوم | يوجد بصورة اقتصادية مختلطا بخام المنيت (التيتانيوم) الموجود بالصحراء الشرقية (أبو غلقة) ويمكن استخلاصه كمنتج ثانوى عند استخلاص التيتانيوم بطريقة الكلوريد | | | |

٩ ملاحظة : بيان صفة الإحتياطى "مؤكد" أو "محتمل" بالجداول التجميعية، تم تحديده طبقا للمفـــهوم الموضـــح بالفصل الحالى، وتلخيصا لما تم بيانه بالفصل الثانى من الباب الأول ــ ويرجى الرجوع فى جميع الأحوال إلى هـــذا الفصل عند الرغبة فى أى إيضاحات تفصيلية عن الموارد والإحتياطيات والمواقع ومشاكل التعدين بالنسبة لكل خامة ورد ذكرها فى المرفقات الحالية.

## مرفق رقم (٢)

## مجموعة خامات الفلزات غير الحديدية

| الخام | المنطقة | صفة الإحتياطى | | بيان الإستغلال وملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | مؤكد | محتمل | |
| النحاس | الصحراء الشرقية | --- | ١,٠٥٥ | غير مستغل |
| الرصاص والزنك | الصحراء الشرقية | ١,٥ | ٠,٢٧٥ | استغلال متقطع |
| القصدير | الصحراء الشرقية | ٠,٥١٤ | ٢,٠٧٠ | استغلال متقطع |
| النيوبيوم والتنتالوم | الصحراء الشرقية | --- | ٢٢١,٠ | غير مستغل |
| الألومنيوم | الصحراء الشرقية | --- | ٢٥,٠ | غير مستغل |

## مرفق رقم (٣)

## مجموعة خامات الفلزات النفيسة

| الخام | المنطقة | صفة الإحتياطى | | بيان الإستغلال وملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | مؤكد | محتمل | |
| الذهب | الصحراء الشرقية | --- | ١٨,٦ | (بمحتوى يتراوح بين ١,٠٧ الى ٢٢,٧ جم/طن) ــ توقف الإنتاج عام ١٩٦٢ |
| الفضة | الصحراء الشرقية | --- | ٠,٥٦٠ | (بمحتوى يتراوح بين ١٨ إلى ١٠٢ جم/طن) ــ غير مستغل |
| البلاتين | تم إثبات وجوده فى الصحراء الشرقية وجزيرة الزبرجد، والأمل كبير فى إثبات وجود كميات اقتصادية | | | |

## مرفق رقم (٤)

## مجموعة خامات المعادن اللافلزية

## (خامات الحراريات والسيراميك والزجاج)

| الخام | المنطقة | صفة الإحتياطى | | بيان الإستغلال وملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | مؤكد | محتمل | |
| الفلسبار | الصحراء الشرقية وسيناء | غير مقدر | غير مقدر | إستغلال متقطع بكميات بسيطة |
| | سيناء | ٢٦,٠ | ٢١٣,٠ | مستغل |
| الرمال البيضاء | الصحراء الشرقية | ٥,٥ | كبير غير مقدر | مستغل |
| | سيناء | ٢٠,٠ | غير مقدر | مستغل |
| الكوارتز | الصحراء الشرقية | ١١,٠ | ١٢,٠ | مستغل |
| الأسبستوس | الصحراء الشرقية | قليل | كبير | متوقف استغلاله لتوقف استخدامه |
| الطينة الكاولينية | سيناء وأسوان | ١٠٤,٥ | ١٠٠,٠ | مستغل |
| الماجنزيت والتلك ماجنزيت | الصحراء الشرقية | ٧٥,٠ | ٥١٠,٠ | توقف الإستغلال عام ١٩٩١ لأسباب إقتصادية |

## مرفق رقم (٥)

## (خامات الصناعات الكيماوية والأملاح التبخرية)

| الخام | المنطقة | صفة الإحتياطى | | بيان الإستغلال وملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | مؤكد | محتمل | |
| الفوسفات | وادى النيل (المحاميد) | ٢٤,٠ | ٦٢٠,٣ | مستغل |
| | البحر الأحمر | ٢٠,٠ | ٨٠,٠ | مستغل |
| | الوادى الجديد (أبو طرطور) | ---- | ١٠٠٠ | غير مستغل |
| ملح الطعام | يجرى استغلاله بطريقة الملاحات الشمسية ، حيث يستخلص الملح الخام من البحار والبحيرات | | | |
| الكبريت | العريش | --- | ٢٠,٠ | غير مستغل |
| | حقول البترول | غير مقدر | غير مقدر | يتم انتاج ٦٠٠٠ طن سنويا كمنتج ثانوى |
| البوتاسيوم | من الملاحات الشمسية كمنتج ثانوى | | | غير مستغل |
| | خليج السويس | غير مقدر | غير مقدر | غير مستعل |

## مرفق رقم (٦)

## مجموعة خامات الطاقة الصلبة

| الخام | المنطقة | صفة الإحتياطى | | بيان الإستغلال |
|---|---|---|---|---|
| | | مؤكد | محتمل | |
| الفحم | سيناء / المغارة | ٢١,٠ | ٦,٠ | مستغل |
| | سيناء/ عيون موسى | ٢١,٠ | ٤٩,٠ | غير مستغل |
| | سيناء/ بدعة وثورة | ١٥,٠ | غير مقدر | غير مستغل |
| الطفلة الكربونية | سيناء/ بدعة وثورة | ---- | ٧٥,٠ | غير مستغل |
| الأحجار الزيتية | خليج السويس | ---- | ٢٠٠ مليون م$^{٣}$ زيت | غير مستغل |
| | منطقة حزام الفوسفات | --- | غير مقدر | غير مستغل |
| | البحر الأحمر | --- | ٤,٥ بليون برميل وقود مكافئ | غير مستغل |
| العناصر الإنشطارية | مناطق مختلفة | ١٦ ألف طن خامات يورانيوم | | غير مستغل |

بالنسبة للمجموعة السابعة، وهى مجموعة خامات مواد البناء وأحجار الزينة، طبقا للتقسيم المتبع بالدراسة الحالية. وبالنسبة للمجموعة الثامنة التى تضم خامات التلك والفيرميكوليت والكورندم والباريت والإسترنشيوم والطينة الدياتومية. وكذلك بالنسبة للمجموعة التاسعة التى تضم الأحجار الكريمة. فضلنا بالنسبة لتلك المجموعات وفيما يختص ببياناتها المتعلقة بتقدير الإحتياطيات والمواقع والإستغلال عدم التلخيص، والرجوع مباشرة الى التفاصيل بالفصل الثانى من الباب الأول.

كما نعرض فيما يلى مرفقات لإجمالى كمية وقيمة الإنتاج والصادرات للنشاط التعدينى (المناجم – المحاجر – الملاحات) خلال السبع سنوات من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧ [١٠].

## مرفق رقم (٧)

## إجمالى كمية الإنتاج والصادرات للنشاط التعدينى

## من عام ٩١/٠٩ إلى عام ١٩٩٨/٩٧

| السنة | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كمية الإنتاج بالألف طن | ٨٤٣٧٥ | ٨٧٧٧٥ | ٧٩٢٤٩ | ١٤٠١٨٦ | ٨٤٥٩٣ | ٩١٨٠٣ | ١٠١٥٧٦ [١١] | ٩٣١٠٤ |
| كمية الصادرات بالألف طن | ٤٣٦ | ٤٥٤ | ٦٠٤ | ٨٤٥ | ٩٥٨ | ٧٧٦ | ٩١٨,٨ | غير متاح |

[١٠] المصدر : نشرة المناجم والمحاجر فى ستة سنوات (١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩٦/٩٥)، ونشرة المناجم والمحاجر ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧ ، إصدار الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية.

[١١] يلاحظ زيادة ملحوظة فى إجمالى إنتاج هذا العام وعام ٩٤/٩٣ عن الأعوام الأخرى ، سببها زيادة انتاج الأحجار الجيرية الى حوالى ٢٨,٣ مليون طن فى المتوسط للعامين (كثافة حجمية = ١,٥٥) والزلط والتربة الزلطية الى حوالى ٣٠ مليون طن، والرمال العادية إلى حوالى ٣٤ مليون طن والمنتجات البازلتية الى أكثر من ٢ مليون متر مكعب، وزيادة ملحوظة فى انتاج الرخام والجرانيت وكسر الرخام والجرانيت. وذلك لمقابلة طفرة التوسعات فى النشاط العمران عموما فى العامين الماليين المذكورين ، وخاصة انشاء الطرق الجديدة واصلاح القديم منها .

## مرفق رقم (٨)

## إجمالى قيمة الإنتاج والصادرات للنشاط التعدينى

## من عام ٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧

| السنة | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الإنتاج بالمليون جنيه | ٣٣٧,٧ | ٣٧٢.٤ | ٣٦٤,٨ | ٤٨٤,٤ | ٤٤٥,٥ | ٤٨٢,٧ | ٤٨٨,٦ | ٦٥٩,٧ |
| قيمة الصادرات بالمليون جنيه | ٢٧,٧ | ٣٢,٨ | ٣٩,١ | ٦٨,٠ | ٧٥,٢ | ٦٥,٩ | ٢١,٨ | غير متاح |

والشكل البيانى التالى يمثل إجمالى كمية الإنتاج بالمليون طن لنشاط القطاع التعدينى (المناجم، المحاجر، الملاحات) والقيمة السوقية بالمليون جنيه (سوق محلى) من عام ٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧. الكميات والقيم الممثلة من المرفقين ٧ & ٨ عاليه.

## مرفق رقم (٩)

### شكل بيانى يمثل إجمالى كمية انتاج النشاط التعدينى بالمليون طن من عام ٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧ والقيمة السوقية بالمليون جنيه

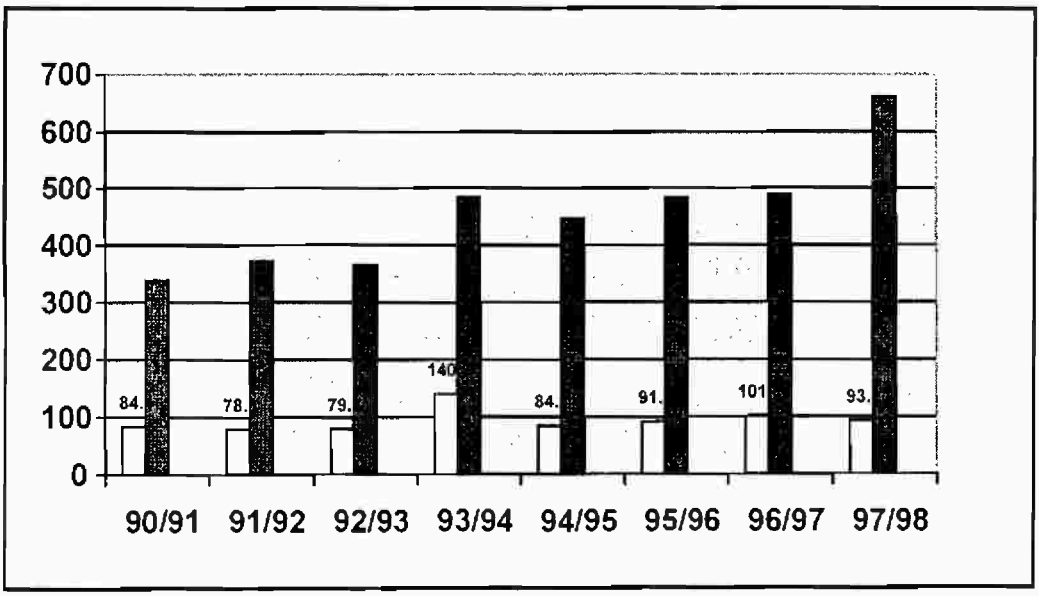

## مرفق رقم (١٠)

## الأراضى المقترحة للأنشطة الصناعية والتعدينية بشبه جزيرة سيناء

المصدر : تم تحديد المواقع إسترشادا بخريطة مواقع الصناعة حتى عام ٢٠١٧ من "وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون"، أصدرها مجلس وزراء مصر فى ١٩٩٧/٣/١٥.

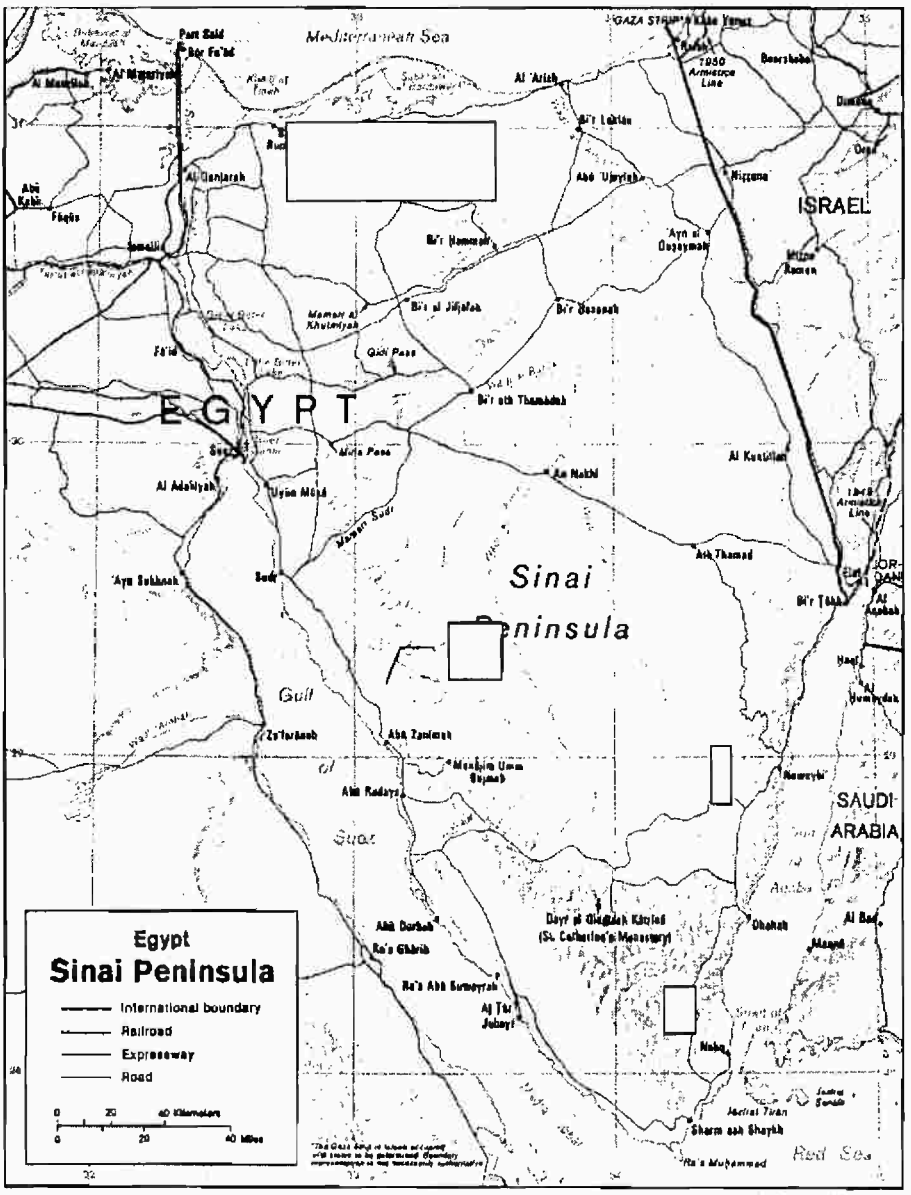

## مرفق (رقم ١١)

## الأراضى المقترحة للأنشطة الصناعية والتعدينية بالصحراء الشرقية والغربية

المصدر : استرشادا بنفس المصدر السابق ـــ

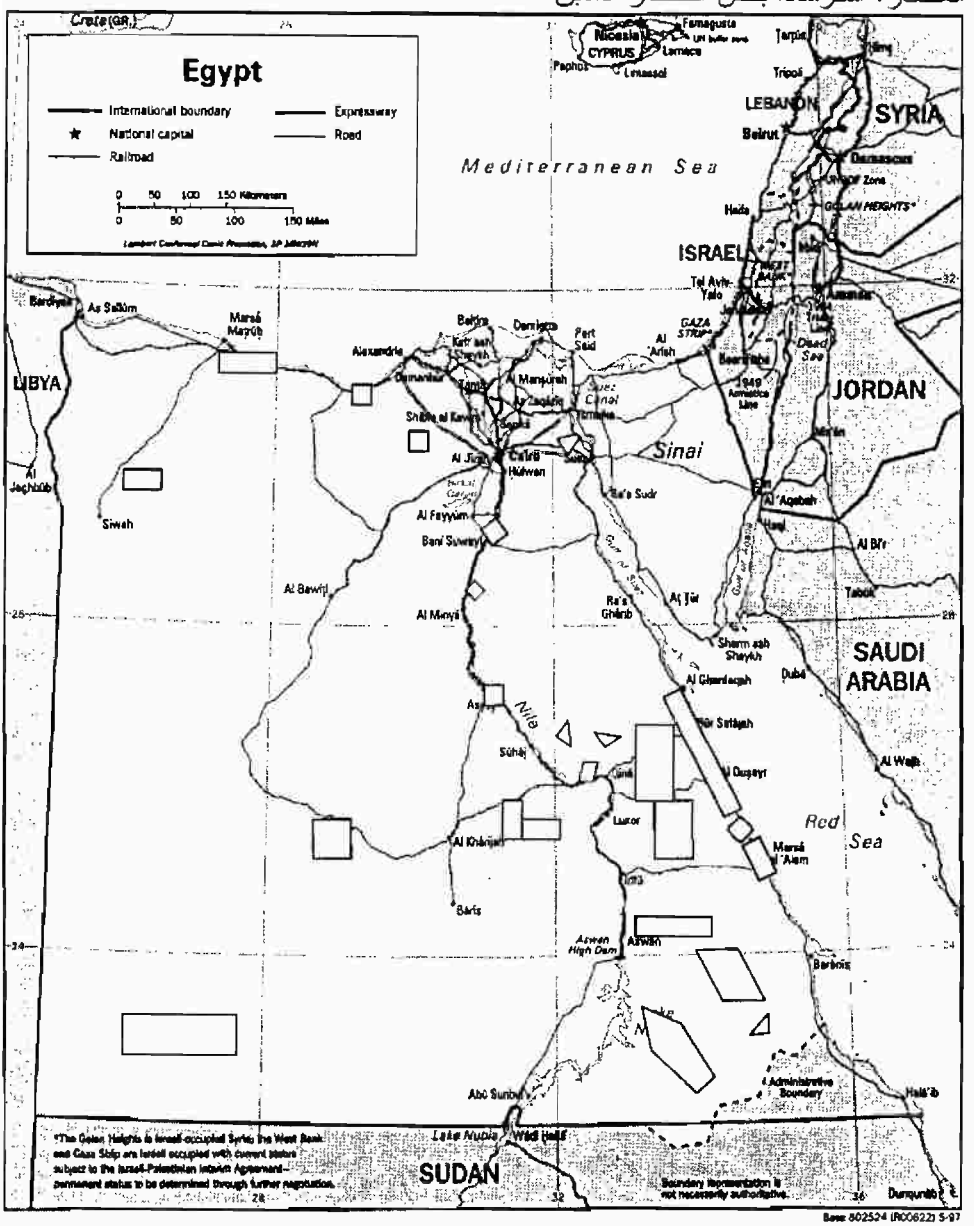

## الفصل الثانى

# الصورة العامة لمسارات السيناريوهات محل إهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠

### أولا : حول إمكانات رسم ملامح الحركة والصورة حتى عام ٢٠٢٠

حددت الورقة الثانية من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠ خمسة سيناريوهات مطروحة فى ساحة العمل الوطنى، نذكرها كما يلى بترتيبها الوارد بتلك الورقة:

- سيناريو مرجعى أو إتجاهى يعبر عن المحافظة على الإتجاهات العامة الراهنة.
- ثلاثة سيناريوهات تدعى الإبتكارية فى عنصر أو أكثر من العناصر الحاكمة لحركة المجتمع وهى:
  - سيناريو "الدولة الإسلامية".
  - سيناريو "الرأسمالية الجديدة ".
  - سيناريو "الإشتراكية الجديدة".
- سيناريو "التآزر الإجتماعى" أو "السيناريو الشعبى" المعبر عن حل وسط يمكن أن تلتف حوله قطاعات عريضة من الشعب.

ونرى – من وجهة نظرنا – أن ماحددته الورقة المذكورة من الشروط الإبتدائية للسيناريوهات كنقاط إنطلاق فى كل منها لن يكون قيدا على تصوراتنا للتداعيات المترتبة على هذه الشروط، أو تحجيما لرؤيتنا لملامح الصورة

المستقبلية للمجتمع عام ٢٠٢٠ أو قبل ذلك بكثير أو قليل إذا ماإنتهى أحدها إلى حتمية الشلل لأسباب معينة فى زمن معين، وأدى ذلك الشلل إلى إنتكاسة للخلف أو إلى مزيد من التمزق والتخلف، أو إلى تغيير المسار بأكمله بثورة على النخبة الحاكمة والإطاحة بها ، ثم إتجاه النخبة الجديدة الغالبة إلى سيناريو مختلف يصعب التنبؤ به مع كثرة المتناقضات الداخلية والتغيرات المحتملة التى يمكن أن يتسم بها الواقع المصرى وتشابكاته مع الواقع العالمى فى ذلك الوقت.

إن التنبؤ بـ "إقتصاديات الموارد المعدنية وآفاق تنميتها" ـ موضوع الدراسة والبحث الحالى ـ فى ظل السيناريوهات الخمسة المذكورة أعلاه ليس أمرا سهلا، فالتنمية الإقتصادية وإن كانت فى جوهرها تعنى إرتفاعا فى إنتاجية العامل ونمو المساهمة فى توليد الدخل القومى أو تحقيق القيمة المضافة، إلا أنها ترتبط إرتباطا وثيقا بالتنمية الإجتماعية بما تعنيه من إرتفاع مستويات التعليم والصحة والرفاهية وبمدى إتساع حجم الطبقة المتوسطة وزيادة الفنيين والخبراء والعلماء، وكذلك بمدى شيوع قيم حب المعرفة، ومدى قدرة المجتمع على جذب وتحرير المعرفة الخاصة للقدرات الإنمائية الناجحة الحبيسة داخل أذهان بعض الموهوبين المحتجزين داخل دائرة الظل فى المجتمع، أو الهاربين بها لتحريرها وإنقاذها من الضياع والتهميش. وترتبط التنمية الإجتماعية هى الأخرى إرتباطا وثيقا بالتنمية السياسية، أى أن عملية التنمية فى أساسها هى عملية تحول شامل متعدد الأبعاد يجرى فى إطار مؤسسات تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية فى تواصل مستمر مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.

وقد إجتهدنا – بالنسبة لعملية إستشراف المستقبل – فى أن نميز طريقة مناسبة من بين طرق التنبؤ الكثيرة، أو عمل توليفة من بعضها، لتكون وسيلتنا فى إستقراء تداعيات الشروط الإبتدائية وتصور تأثيراتها على مسارات السيناريوهات المختلفة، ثم الإسقاط على حركة الموارد المعدنية إقتصاديا

وتنمويا مع الزمن فى كل سيناريو. وخلصنا إلى حصر أربع حزم رئيسية من هذه الطرق نذكرها فيما يلى:

- التنبؤ بإستخدام التحليل الوصفى (Qualitative analysis).
- التنبؤ بإستخدام "تحليل الإتجاه العام ثم إسقاطه" (Trend analysis and projection).
- التنبؤ بإستخدام "طرق الإقتصاد القياسى" (Econometric method).
- التنبؤ بإستخدام "تحليل المدخلات والمخرجات" (Input-Output analysis).

وبدأنا بطموح شديد هادفين أن نقدم عملا علميا جيدا وذلك بإستخدام توليفة من "طرق الإقتصاد القياسى" و "تحليل المدخلات والمخرجات" عن طريق الجمع بين أساليب النمذجة ( Modelling ) وأساليب كتابة السيناريو، فتركز النمذجة على مايمكن قياسه وتقديره كميا، بينما تؤخذ المعلومات النوعية التى لايستوعبها النموذج فى الإعتبار عند إستخدام أسلوب كتابة السيناريو. ووجدنا أنه من المستحيل إنشاء ٦٠ نموذج بعدد الخامات والمعادن التى تشملها المجموعات المذكورة فى الفصل الثانى من الباب الأول.. ورأينا أن نركز على إنشاء نموذجين، أولهما لخامات صناعة الحديد والصلب، وثانيهما لخامات صناعة الأسمدة الكيماوية لأهميتهما النسبية.. وحددنا التعريف الذى يمكن أن نتبناه لعملية النمذجة من بين التعريفات العديدة فى هذا المجال وهو: التمثيل بإستخدام الإستقراء الصورى لأحوال السوق بالنسبة للخامات وحجم إرتباط هذه الخامات بالأنشطة الصناعية المختلفة، أو بمعنى آخر نظامها الذى يشمل كافة علاقاتها السلوكية التى تنعكس على العوامل الإقتصادية والهندسية التابعة أو المكملة لها، والتى تنعكس أيضا على النظام المؤسسى سياسيا وإجتماعيا، مع إعتبار التأثر بإنعكاسات مرتدة من هذه العوامل جميعها، وبحيث يمكن عمل محاكاة فنية

للنظام ككل لتشغيل النموذج فى حدود مجموعة من القواعد المقيدة والحاكمة، وبحيث يمكن تشغيله أيضا على قاعدة بيانات ممتدة خلال الزمن.

وكان هذا طموحنا وإستهلكنا وقتا طويلا فى محاولة إستيعابه.. وتوقفنا بعد أن بذلنا جهدا كبيرا ووقتا لايستهان به وذلك للأسباب الآتية:

- بدأنا بنموذج هندسى بسيط كمرحلة أولى (بالنسبة لخامات الحديد).. حددنا تقريبا إحتياجات الإقتصاد القومى من منتجات الحديد والصلب النهائية لننتهى إلى حجم الطلب على الخامات الأولية.. ثم وضعنا الأهداف والإشتراطات فى دوال خطية متجانسة من الدرجة الأولى، فوجدنا صعوبة –غير مؤهلين لها– فى التعبير عن المعاملات الثابتة (القيود) للمتغيرات فى هذه الدوال.. فجربنا أن نعكس مسار النموذج وبدأنا بإفتراض الحجم المتاح من الخامات الأولية للإنتهاء إلى المنتجات النهائية عن طريق تحليل بعض المتغيرات – مثل متغيرات القطاعات الصناعية الخاصة، والقطاعات الجغرافية الحاكمة بالإضافة إلى بعض متغيرات الإقتصاد القومى، فوجدنا أن الصعوبات قد تعقدت وزادت بالنسبة لإمكانياتنا وقدراتنا على الأقل، وتمثلت هذه الصعوبات فيما يلى:

١ – صعوبة تعريف مصفوفة المعاملات الفنية (matrix of technical coefficients). بما تشمله من متغيرات صناعية وتكنولوجية، ومتغيرات مصادر الطاقة والخامات، وإحتياجات قوة العمل كما ونوعا من حيث التأهيل ومستويات المهارة.

٢ – صعوبة تعريف الإعتبارات الإقتصادية عن طريق دالة التكلفة بشكل منطقى بحيث توضح أقل تكلفة ممكنة لمستويات الإنتاج المختلفة نوعا وكما، مع إعتبار الأسعار السائدة والمتوقعة والتكنولوجيات المتاحة.

٣- صعوبة تعريف القيود الحاكمة (constraints) الإقتصادية والإجتماعية والسياسية – سلبية كانت أم إيجابية – بالنسبة للعملية الإنتاجية ككل لإمكان إلقاء الضوء على العلاقات المؤسسية والتكنولوجية المتشابكة والمعقدة، والتى يمكن أن تؤثر على التتابع المفترض لعمليات الإنتاج وعلى التتابع الزمنى كميا لهذه العمليات مع كل سيناريو بإختلاف شروطه الإبتدائية.

كما تبين لنا إستحالة الإستعانة أو حتى الإسترشاد بأعمال تمت فى هذا المجال على المستوى المصرى. فقد إتصلنا بكلية الهندسة (جامعة القاهرة) عندما سمعنا أن هناك نشاطا بحثيا يستخدم وسائل النمذجة فى مجال الخامات المعدنية.. ولكن وجدنا أن مايتم إستخدامه هو برنامج بسيط بلغة الـ Basic لإنشاء نموذج يقدم حلا مكررا لمسألة بسيطة كمدخل تعليمى فى مجال النمذجة. كما أنه بإتصالنا بالهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية بإعتبارها الهيئة الرسمية المشرفة والمخططة للنشاط التعدينى ككل على مستوى الدولة.. وجدنا أنها لم تستخدم أساليب النمذجة فى أنشطتها، وكل مافعلته هو إنشاء قاعدة بيانات للموارد المعدنية وموقع على الإنترنت به بعض البيانات.

وخرجنا من ذلك كله.. بأن إستخدام نظام الجمع بين أساليب النمذجة وأساليب كتابة السيناريو بالشكل الذى أوضحناه قبل سوف يكون مكلفا للغاية ويفوق إمكانياتنا، ولن تسعفنا المعلومات والإحصائيات المتاحة فى هذا الشأن.. فقررنا إستخدام أساليب "التحليل الوصفى" وأساليب " تحليل الإتجاه ثم الإسقاط"، وأن تكون وسائلنا فى ذلك بسيطة وغير مكلفة وتتلاءم مع قدراتنا فى الوقت الحالى، وذلك بأن نعتمد على الحدس الذى يقوم على التخمين وعلى الفراسة، بمعنى إدراك الشيئ مباشرة بالعقل ودون الدخول فى متاهات تقعيد القواعد وتعقيدها، ودون مواجهة لمشاكل التحليل الرياضى والإحصائيات المعقدة من جانب وغير اليقينية أو غير المنضبطة من جانب آخر. وسوف يسهل علينا ذلك حيث أن الحواس قد إمتلأت بما عايشته ورأته وسمعته ولمسته، فغزرت المعرفة والخبرة

بما حولها.. ولايبقى عندئذ إلا أن يتناولها العقل بالتنظيم. ونرجو أن يكون ذلك بمنأى عن الصعوبات التى ينشأ بعضها عن الذاتية، وأن نلتزم بالخط المعرفى البسيط للفهم الناضج المشترك، وأن نتجنب مداعبة اللغة لمشاعرنا وعواطفنا.

وسوف نهدف مع التحليل الوصفى إلى تتبع التغيرات الكمية الممكنة مع الزمن، مثل تتبع التغيرات المتوقعة فى إجماليات إنتاج القطاع التعدينى (المناجم-المحاجر-الملاحات)، مع ملاحظة أن التغيرات الكمية فى تلك الإجماليات لاترتبط دائما بعلاقة تناسب طردى مع معدلات النمو الإقتصادى فى قطاع التعدين أو مع معدلات النمو السكانى، لأن عنصر التطور التكنولوجى إذا دخل فى الإعتبار قد يؤدى إلى ترشيد الإستخدام الكمى ويجعل الإرتباط هو التناسب العكسى مع الزمن فيقل حجم الإستهلاك الكمى مع عدم التضحية بمزايا إستخدامات الكم الكبير.

ومع ذلك يمكن أن يرتبط إجمالى إنتاج القطاع لبعض أنواع الخامات بعلاقة تناسب طردى - (مع ملاحظة صغر المعامل الثابت لهذه العلاقة مع إطراد التطور التكنولوجى) - مع حركة التعمير وزيادة السكان، فيزيد الطلب على مجموعة خامات مواد البناء مثلا. ومع زيادة السكان أيضا يزيد الطلب على الغذاء والإنتاج الزراعى مما يؤدى إلى زيادة الطلب على خامات صناعة الأسمدة الكيماوية. وقد تتبنى النخبة الحاكمة فى أى سيناريو إستراتيجية التصنيع الثقيل كإختيار لمستقبل مصر الصناعى، فيزداد الطلب عندئذ على مجموعة خامات الفلزات الحديدية.. وسوف تتأثر إجماليات إنتاج القطاع التعدينى بهذا المفهوم مع كل سيناريو.

وجدنا أيضا أنه عند تتبع التغيرات الكمية الممكنة مع الزمن فى كل سيناريو، أنه فى حالة إعتمادنا على مؤشرات الكفاءة الإنتاجية أو حتى على أحد مؤشراتها مثل متوسط إنتاجية الجنيه/أجر على سبيل المثال، بغرض دعم التعبير الكمى لقطاع التعدين فى مسارات السيناريوهات المختلفة، فسوف نجد صعوبة

فى التعميم بالنسبة لأنشطة القطاع المختلفة، وسنضطر عندئذ إلى تحليل النشاط لكل خامة من الخامات على حدة..!. ولإيضاح هذه الصعوبة نضرب مثلا من واقع الأوراق الرسمية لشركة النصر للفوسفات ، حيث نجد أن تطور متوسط إنتاجية الجنيه/أجر من عام ١٩٦٧/٦٦ إلى عام ١٩٩٩/٩٨ كانت على النحو التالى بالجنيهات:

| ١٩٦٧-٦٦ | ١٩٨٧-٨٦ | ١٩٩٢-٩١ | ١٩٩٤-٩٣ | ١٩٩٨-٩٧ | ١٩٩٩-٩٨ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١,٩٠ | ١,٩٥ | ٢,٨٠ | ٠٠,٨٥٩ | ٣,٢٣ | ٤,٤٠ |

نلاحظ من الجدول السابق أنه فى ظل نظام سياسى وإقتصادى واحد تقريبا قد تطورت إنتاجية الجنيه /أجر فى الفترة من عام ٦٦- ١٩٦٧ من ١,٩٠ إلى أن وصلت ٢,٨٠ جنيه/أجر عام ٩١- ١٩٩٢ رغم التوسع فى تعيين العمالة (حوالى ٦٤٠ عامل) الذى حدث بين عامى ١٩٩١،٩٠. ثم نلاحظ بعد ذلك إنخفاضا حادا فجائيا عام ٩٣-١٩٩٤ لهذا المؤشر مع تبنى الدولة لسياسة إقتصاد السوق وإلغاء الدعم، ولكن طبقا لمعايشتنا واقع الشركة فى ذلك الوقت، فإننا نقرر أنه لم تكن لسياسة الدولة الإقتصادية أى دخل فى هذا الإنخفاض الفجائى، وكان السبب الرئيسى هو إيقاف نشاط إستخراج الفوسفات وتدهور باقى أنشطة إستخراج الخامات الأخرى وسوء الإدارة وضعفها. ونلاحظ تطور المؤشر المذكور بعد ذلك عام ٩٧-١٩٩٨ إلى أن وصل إلى ٤,٤٠ جنيه/أجر عام ٩٨-١٩٩٩، وكان سبب تحسن هذا المؤشر وزيادته هو تصفية معظم العمالة بالإستغناء عن حوالى ٥٠% من إجمالى القوة العاملة بالشركة عن طريق المعاش المبكر وتعويض الدفعة الواحدة، بالإضافة إلى عودة الشركة إلى إستخراج الفوسفات وإنتاجه من أماكن لاتحتاج إلى تكلفة عالية فى كشف طبقة الفوسفات وإستخراجها وتجهيزها.. ..

قد تيسر لنا عرض أسباب تغير المؤشر المذكور فى الفترة المذكورة، كما يمكننا إجراء مزيد من التحليل والإستنباط والإستقراء لهذا المؤشر ولكافة المتغيرات والمؤشرات الأخرى بالنسبة لنشاط شركة النصر للفوسفات، وذلك لمعايشتنا الشخصية لنشاط هذه الشركة التعدينى، أما التعميم والتسبيب بأسباب عامة مشتركة على كل مؤشرات ومتغيرات النشاط التعدينى فى مصر فسوف يكون صعبا إن لم يكن مستحيلا، لعدم إمكان تتبع كافة المتغيرات ولإختلافها بين كل نشاط وآخر مابين إدارية وفنية وتمويلية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية، ولإستحالة الحصول عليها – إن توفرت – وللشك فى صحتها ودقتها فى حالة إمكان الحصول عليها.

ونخلص مما سبق.. أننا نري الإكتفاء بمتابعة وتصور حركة إجماليات إنتاج القطاع ككل ونسبة مساهمته فى إجمالى الدخل القومى فى كل سيناريو. وكذلك متابعة نشاط القطاع كميا بالنسبة للتطور الكمى لتراخيص البحث وعقود الإستغلال لخامات المناجم ومواد المحاجر والملاحات. وسوف يتم تقدير الإتجاه العام فى كل سيناريو وتصور الملامح الكمية له بإستخدام الأرقام القياسية طبقا لما سوف يتم إيضاحه فى البند ثالثا من الفصل الحالى. وسوف نضع فى الإعتبار أن لحظة فتح الستار لكل سيناريو هى بداية عام ٢٠٠١ (بداية القرن الجديد) بدون فترة إنتقال أو إستهلاك أى وقت فى "إعادة ترتيب البيت"، أو إعداده لإستقبال سيناريو أو آخر من السيناريوهات محل إهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠. ونفترض لذلك أن الإنتقال من الواقع الحالى لكل سيناريو يتم عن طريق التداول الطبيعى للسلطة، وليس عن طريق الإنقلابات أو الثورات التى قد تستدعى وقتا قد يطول بحجة تثبيت نظام كل نخبة حاكمة والتخلص من أعدائها.

وإضافة إلى بيانات المرفقات الملحقة بالفصل السابق، نوضح بالجداول والبيانات التالية بعضا من مؤشرات القطاع التعدينى الإحصائية (مناجم –

محاجر – أملاح تبخرية ) فى مصر. وذلك بغرض توضيح صورة الواقع الكمى الحالى للقطاع قبل لحظة فتح الستار وتشغيل السيناريوهات محل إهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠.

## جدول رقم (١)

## إجمالى الدخل القومى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٩٧/٩٦ وقيمة إجمالى الصناعة والتعدين ونسبتها المئوية إليه[١]

| السنة | إجمالى قيمة الدخل القومى بالمليون جنيه | الصناعة | | التعدين | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | إجمالى القيمة بالمليون جنيه | % للدخل القومى | إجمالى القيمة بالمليون جنيه | % للصناعة | % للدخل القومى |
| ١٩٩٢/٩١ | ٢١٦٠٨٨,٧ | ٦٠١٧٥,٧ | ٢٧,٨٤ | ٣٧٢,٧ | ٠,٦١٩ | ٠,١٧٢ |
| ١٩٩٣/٩٢ | ٢٢١٥٧٧,٣ | ٦١٨٠٠,٠ | ٢٧,٨٩ | ٣٦٤,٨ | ٠,٥٩٠ | ٠,١٦٥ |
| ١٩٩٤/٩٣ | ٢٢٩٤١٨,٠ | ٦٤٣٥٠,٠ | ٢٨,٠٤ | ٤٨٤,٨ | ٠,٧٥٣ | ٠,٢١١ |
| ١٩٩٥/٩٤ | ٢٤٠٢٩٣,٠ | ٦٩٢٦٠,٠ | ٢٨,٨٢ | ٤٤٥,٥ | ٠,٦٤٣ | ٠,١٨٥ |
| ١٩٩٦/٩٥ | ٢٥٢١٨٥,٠ | ٧٤٠٨٣,٠ | ٢٩,٣٧ | ٤٨٢,٧ | ٠,٦٥٢ | ٠,١٩١ |
| ١٩٩٧/٩٦ | ٢٤٩٠٩٠,٠ | ٧٠٤٩٢,٠ | ٢٨,٣٠ | ٤٨٨,٦ | ٠,٦٩٣ | ٠,١٩٦ |

ومن المؤشرات التى يمكن أن تعبر عن واقع النشاط التعدينى الحالى، إجمالى أعداد تراخيص البحث وعقود الإستغلال بالنسبة لخامات المناجم ومواد المحاجر والملاحات، كبيانات إحصائية صادرة عن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية[٢]، والتى يمكن أن نبنى عليها مانعتقده مؤشرا كميا يساعد فى التعبير إلى حد ما عن مدى النشاط التعدينى فى مسارات

[١] المصدر : نشرة المناجم والمحاجر والملاحات الصادرة عام ١٩٩٧ عن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية .

[٢] ـــ المصدر : نفس المصدر السابق .

السيناريوهات المختلفة طبقا لتصوراتنا فى هذا الشأن.. مع بعض التحفظات بالنسبة لجدية طلبات الترخيص.

وقد بلغ إجمالى عدد تراخيص البحث عام ٩٦/ ١٩٩٧ للمناجم ٣١٨ ترخيصا، منها ٦٣ ترخيصا لشركات قطاع الأعمال العام ، تمثل نسبة ٢٠%، وعدد ٢٥٥ ترخيصا لشركات القطاع الخاص والأفراد تمثل ٨٠%. ومن حيث مساحات هذه التراخيص فقد بلغ إجماليها ١٢٠٥ كم$^{٢}$ بنسبة ٢٠,٧ % لقطاع الأعمال العام والباقى لشركات القطاع الخاص والأفراد.

وقد بلغت عقود الإستغلال السارية بالنسبة للمناجم عدد ٤٥٨ عقدا، كان نصيب قطاع الأعمال العام منها ٢٧٠ عقدا بنسبة ٦٥%، والباقى للقطاع الخاص بنسبة ٣٥%. وبلغ إجمالى مساحات عقود الإستغلال ١٤٣٠ كم$^{٢}$ منها ١٣٥٣ كم$^{٢}$ لشركات قطاع الأعمال العام بنسبة ٩٤,٦%، والباقى لشركات القطاع الخاص والأفراد بنسبة ٥,٤ % فقط.

وبلغ عدد المحاجر المرخصة فى مختلف المحافظات عدد ٦٩١ محجرا لمواد البناء، وعدد ٢٠٠ محجرا لأحجار الزينة، وعدد ٤٩٦ محجرا للخامات الصناعية (مثل :الرمال البيضاء- الطفلة- الدولوميت- البازلت - الحجر الجيرى - رمل المسابك - الجبس).. ويستحوز على معظم تراخيص المحاجر القطاع الخاص والأفراد [حتى من قبل أن تبدأ عمليات الخصخصة] فيما عدا محاجر الخامات الصناعية فيستحوز عليها وحتى الوقت الحالى قطاع الأعمال العام.

أما بالنسبة للأملاح التبخرية فقد بلغ عدد الملاحات المرخصة بالمحافظات ١٥ ملاحة وطرانتان، وتم إيقاف الترخيص بالسياحات منذ ١٩٩٠/١٢/٣١. وتقع الملاحات المذكورة فى محافظات الإسكندرية وبورسعيد وشمال سيناء والفيوم والبحيرة.

ولتكملة صورة الواقع الإحصائى السابق، فإن واقع السعى الحالى من أجل الحصول على تراخيص بحث من قِبَل القطاع الخاص والأفراد ينقسم إلى قسمين: قسم يسعى بجدية وينجح القليل منه فى الحصول على عقد إستغلال لبدء عملية الإنتاج، ويفشل أغلبه بعد أن يصرف ملايين الدولارات فى أعمال البحث والتقييم مثل ماحدث مع شركة مينكس (Minex)[٣]، وقد أشرنا إلى ذلك عندما تحدثنا عن الذهب فى الفصل الثانى من الباب الأول.. ومثل ماهو متوقع حدوثه مع شركة سنتامين[٤] التى تعمل حاليا فى مجال الذهب أيضا نتيجة للمعوقات والشروط الحكومية الصعبة ، ونذكر من بينها مايلى:

- إذا أنفق المستثمر مليون دولار مثلا فى السنة على النشاط البحثى، فيطلب منه تقديم خطاب ضمان بنفس القيمة بالإضافة إلى خضوع المستثمر لمراقبة مستمرة ومراجعة دائمة لدفاتر مصروفاته، رغم أن الذى يصرفه هو من ماله الخاص.
- إذا نجح المشروع بعد مضى عدة سنوات فى البحث والتقييم، فعلى المستثمر أن يكون شركة تمتلك الدولة منها ٥٠ % وهو إتجاه يعاكس تماما ما تعلنه الحكومة من تبنيها لإقتصاديات القطاع الخاص.
- على المستثمر أن يدفع للحكومة إتاوة تتراوح بين ٣%، ٨% على مبيعات الشركة، بالإضافة إلى ٥٠ % من الأرباح.

---

٣- من شروط التعاقد أن تدفع شركة مينكس إتاوة ٨% أول ٨ أعوام مع إعفاء ضريبى كامل ، ثم إتاوة ٦,٧٥ % بعد ذلك مع تحمل كافة الضرائب ، وإذا نجح المشروع تتكون شركة تمتلك الدولة منها ٥٢ % وشركة مينكس ٤٨% (المصدر: موقع هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية على الإنترنت http://www.egsma.gov.eg/gold%20deposit.html ) .

٤- من شروط التعاقد أن تدفع الشركة إتاوة ٣% أول عام ( النسبة بعد ذلك غير متاحة) مع تحمل كافة الضرائب ، وإذا نجح المشروع تتكون شركة تمتلك الدولة فيها ٤٠% أول وثانى عام ، ثم ٤٥% ثالث ورابع عام ، ثم ٥٠ % بعد ذلك (نفس المصدر السابق).

والظاهرة السلبية التى تكاد تسيطر على النشاط التعدينى الحالى، تتمثل فى أن أغلب رجال الأعمال هم من ذوى النفوذ السابق بالدولة، أو من الذين تربطهم علاقات خاصة قوية بالسلطة التنفيذية، وهم – تبعا لذلك – يتمتعون بمزايا هائلة فى الحصول على قروض وتسهيلات واسعة من البنوك، ويمتلكون قدرة فائقة على تخطى أى عقبات وصعوبات حكومية، ويمكنهم الحصول على إستثناءات إعفائية من أى شروط لاترضيهم ، كما لايلتزمون بشروط الكفاية الفنية أو بأى شروط أخرى فى الواقع العملى.. وأصبح لهؤلاء وضعا متميزا على غيرهم من القلة من رجال الأعمال الذين يعملون بأموالهم ويعتمدون على جهدهم، مما يعوق فى رأينا أى نشاط إستثمارى فعال فى مجال التعدين ويؤدى إلى سوء إستغلال الموارد التعدينية.

ولإستكمال صورة الواقع المصرى الحالى – بصفة عامة – فإننا نسجل مايلى من تقارير التنمية فى العالم والصادرة من البنك الدولى:

متوسط معدل النمو السنوى % للناتج المحلى الإجمالى (GDP):

* فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ ⟸ ٥,٣%(GDP 1980=US$ 22913 millions)

* فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧ ⟸ ٣,٩%(GDP 1997=US$ 75482 millions)

ويقترن متوسط النمو فى التسعينيات بتدنى مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وإقتران معدلات النمو الإقتصادى بإرتفاع معدلات البطالة السافرة، حيث تشير المصادر إلى إرتفاع معدل البطالة السافرة إلى أكثر من ١٧% من إجمالى قوة العمل أى مايبلغ نحو ثلاثة ملايين مواطن (عام ١٩٩٧)، كما تشير إلى تزايد نسبة الأفراد الواقعين تحت خط الفقر مما يعنى أن النمو المحقق يتسم بأنه نمو بدون فرص عمل. كما يصاحب هذا النمو إرتفاع رصيد الديون الخارجية إلى ٢٨,١ مليار دولار أمريكى بما يعادل ٩٦ مليار جنيه مصرى

تقريبا (١٩٩٨/٩٧)، وكذلك إرتفاع حجم الدين الداخلى إلى أكثر من ١٥٤ مليار جنيه مصرى (١٩٩٨/٩٧). ونوضح فيما يلى بعضا من المؤشـــرات العامـــة للواقع الحالى ممثلة بالرسومات والأشكال البيانية التالية.

## جدول رقم (٢)

ملاحظة: فى الجدول التالى الخانة Y تمثل معدل النمو الحقيقى (أى بالأسعار الثابتـــة) فـــى إجمالى الناتج المحلى، والخانة X تمثل السنة المالية

| X | ٨٧/٨٦ | ٨٨/٨٧ | ٨٩/٨٨ | ٩٠/٨٩ | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Y | ٤,٦ | ٥,١ | ٤,٧ | ٤,٨ | ٣,٧ | ١,٩ | ٢,٥ | ٣,٩ |
| X | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٩٩/٩٨ | ٠٠/٩٩ | ٠١/٠٠ | |
| Y | ٤,٧ | ٤,٩ | ٥,٣ | ٥,٧ | ٦,٣ | ٦,٧ | ٧ | |

**ملاحظة :** معدل النمو فى السنتين الماليتين ٩٩/.. & ٠١/.. متوقع أو مستهدف

**المصدر :** وزارة التخطيط & Egypt Almanac من شبكة معلومات الإنترنت :
http://www.misrnet.idsc.gov.eg & http://expedia.msn.com./wg/africa/egypt/p30686.asp

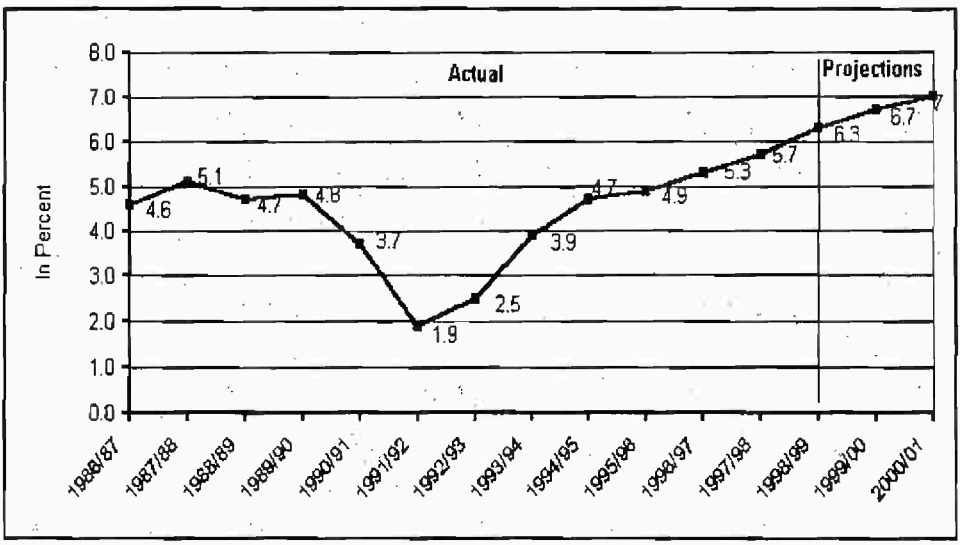


**الشكل البيانى لبيانات الجدول السابق**

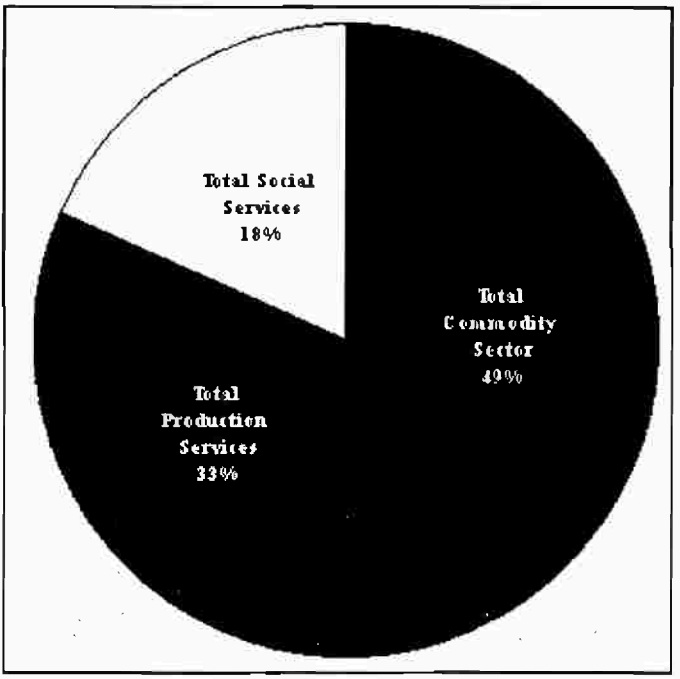


**الشكل عاليه يبين النسب المئوية لمكونات إجمالى الناتج المحلى عام ٩٨ /١٩٩٩**

حيث يشكل اجمالى القطاع السلعى ٤٩% من اجمالى النـــاتج المحلـــى، وإجمالىقطـــاع الخدمات الإنتاجية يشكل ٣٣%،

وإجمالىقطاع الخدمات الإجتماعية ١٨%. **والشكل التالى** يبين النسب المئوية لمكونات كل قطاع نفس العام ١٩٩٩/٩٨

المصدر: نفس المصدر السابق من شبكة معلومات الإنترنت .

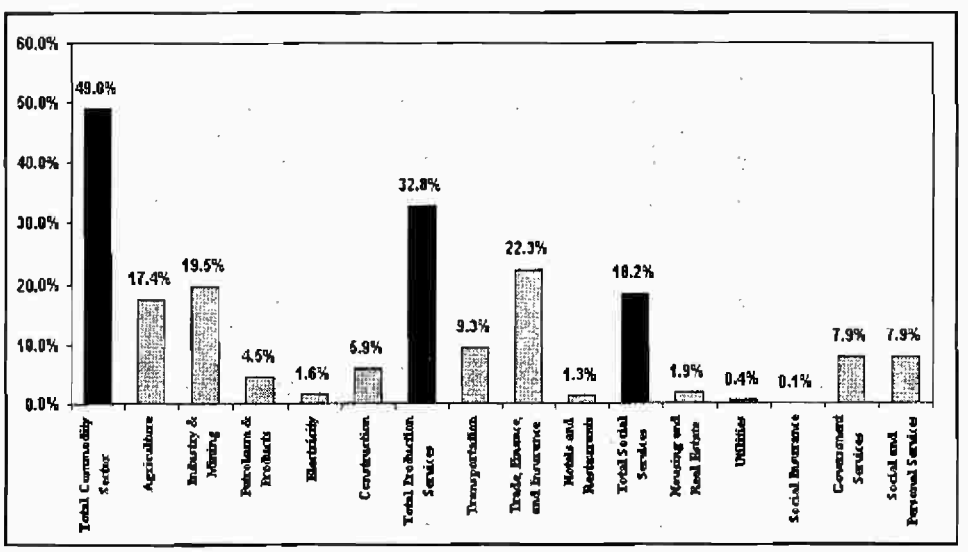

نسب توزيع العمالة على القطاعات المكونة لإجمالى الناتج المحلى عام ١٩٩٩/٩٨

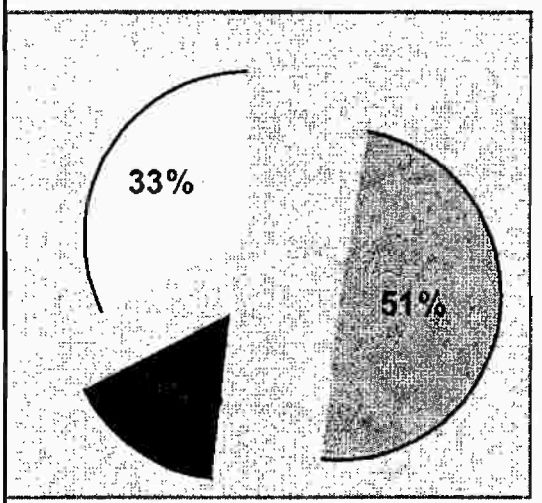


المصدر: للشكل اعلاه وأدناه هو نفس المصدر السابق من شبكة معلومات الإنترنت:
الحكومة المصرية / وزارة التخطيط & http://www.misrnet.idsc.gov.eg:
[Egypt Almanac] http://expedia.msn.com/wg/africa/egypt/p30686.asp

نسب توزيع العمالة داخل القطاع السلعى – ١٩٩٩/٩٨

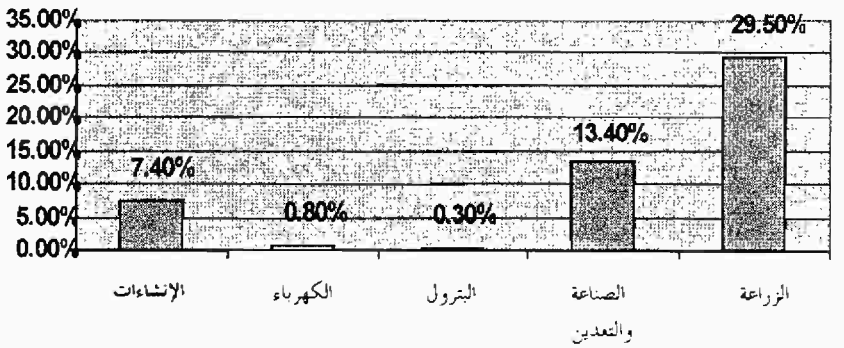

**ثانياً: التحليل الوصفى والإتجاه العام للسيناريوهات محل الإهتمام**

*** السيناريو المرجعى**

١- يتضح أن النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو تتبنى مايسمى بسياسة "الإصلاح الإقتصادى"، ليس على سبيل الإختيار الحر الذى تفرضه مصلحة الأغلبية، ولكن إستجابة لرغبات قوى خارجية، ولإنعدام القدرة على تحقيق الإستقلال الإقتصادى بمعزل عن هذه القوى، ولعدم إمكان الإستغناء عن القروض والمعونات والهبات الممنوحة منها. ورغم الإتجاه الحالى فى الإنتقال إلى إقتصاديات القطاع الخاص الذى يتأثر بعوامل السوق وآلياته، فإن توجهات النخبة الحاكمة تسير بخطوات غير واضحة إلى شكل غير واضح من أشكال الرأسمالية التى تعانى من التبعية إلى الخارج، وتفسح المجال لنمو بورجوازية الدولة على حساب الضعف السياسى والإقتصادى للجماهير، ولانتوقع أن تجاهر النخبة الحاكمة صراحة بأن ذلك هو المقصود، كما نتوقع أن تستمر توجهاتها الحالية فى تأجيل "الإصلاح السياسى" إلى حين الإنتهاء من الإصلاح الإقتصادى دون خطة زمنية محددة، ولانتوقع إنتهاء الإصلاح الإقتصادى خلال العمر الزمنى لهذا السيناريو.

٢- نتوقع إستمرار تزييف إرادة الناخبين إلى درجة إلغائها بالعدول عن بعضها مثلما حدث بالنسبة لإنتخابات بعض المناصب كالعمد فى القرى والعمداء فى الجامعات، وتجميد الإنتخابات فى بعض النقابات المهنية خشية إستيلاء بعض التيارات المعارضة، مثل التيار الإسلامى أو غيره، بما يؤيد غياب النية فى "الإصلاح السياسى".. هذا بالإضافة إلى أن الرؤية الواضحة والشاملة للإصلاح الإجتماعى ستظل غائبة عن الساحة الوطنية.

٣- بالنسبة للقطاع التعدينى.. سوف يظل إعتبار خامات المناجم ومواد المحاجر الموجودة فى الأراضى المصرية ، وتلك التى توجد فى قاع البحر أو تحت القاع فى المياه الإقليمية والإمتداد القارى خارج المياه الإقليمية، وكذلك الأملاح والمواد الذائبة فى المياه سواء السطحية أو الجوفية.. من أموال الدولة. وسوف تظل جميع الخامات التى يستخرجها المرخص له فى البحث ملكا للدولة ملتزما بالحفاظ عليها طوال مدة سريان الترخيص بالبحث طبقا لما هو منصوص عليه فى القانون السارى حاليا ومشروع القانون المقدم لمجلس الشعب[٣].

٤- سوف تظل شروط منح تراخيص البحث وعقود الإستغلال معقدة وتتطلب عدة إجراءات متشابكة بدءً من الجهة المانحة الأصلية[٤]، وإنتهاءً بالموافقات والتداخلات العديدة من جهات أخرى، مثل موافقة هيئة العمليات بوزارة الدفاع، وموافقة الآثار والسياحة وإصلاح الأراضى وعدم إعتراض المحليات. ولن يتمكن شخص عادى من غير ذوى النفوذ أن يمر بسهولة من خلال كل تلك الإجراءات والموافقات المتشابكة المعقدة إلا عن طريق الصدفة السعيدة حتى ولو لم يكن هناك موانع عسكرية أو سياحية أو موانع تتعلق بالبيئة والآثار والمحليات والمحميات الطبيعية تمنع الترخيص بمنطقة البحث والإستغلال أو تعوقه.

٥- على الرغم من الشروط والإجراءات المعقدة التى سبق ذكرها.. نتوقع زيادة منح تراخيص البحث وعقود الإستغلال لشركات القطاع الخاص والأفراد لخامات المناجم بنسبة ٩٥% من إجمالى التراخيص والتعاقدات الصادرة، مع

---

(٣) القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتنظيم إستغلال خامات الوقود والمناجم والمحاجر والملاحات وتعديلاته بالقانون رقم ١٥١ ورقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، وتقدمت وزارة البترول والثروة المعدنية بمشروع قانون للمناجم والمحاجر والملاحات مازال حبيسا فى مجلس الشعب حتى الآن .

(٤) الجهة المانحة الأصلية هى الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية .

إستمرار قصر الترخيص بإستغلال الخامات النووية[٥] على هيئة المواد النووية التابعة للحكومة. أما بالنسبة لمواد المحاجر والملاحات فسوف تصل نسبة مايستحوز عليه القطاع الخاص والأفراد من تراخيص البحث وعقود الإستغلال إلى ١٠٠%.

٦- نتوقع تَركُّز أنشطة المستثمرين الأجانب، أو الشركات عابرة القومية، في مجال إستغلال خامات مواد البناء وصناعة الأسمنت، وأحجار الزينة، وخامات الفوسفات لصناعة الأسمدة الكيماوية، مع مشاركة المستثمرين المحليين فى بعض المشروعات الفرعية. ونتيجة لضعف مؤسسات الدولة الرسمية، فإن وضع الدولة التفاوضى لن يجعلها قادرة على تعظيم المدخلات المحلية وزيادة القيمة المضافة. وسوف يعمل هؤلاء المستثمرون على تثبيت أوضاعهم بالإستيلاء على رأس المال المحلى لإستعمالهم الخاص، مما يؤدى فى النهاية إلى خلق تشوهات فى البيئة الإقتصادية المحلية.

٧- نتوقع بعد مدة لن تتجاوز ستة سنوات تصفية كاملة للقطاع العام، والإنتقال إلى إقتصاديات القطاع الخاص. وسوف يقتصر دور وزارة الصناعة على نشر البيانات والإحصائيات بالإضافة للدور الرقابى وإقتراح القوانين التى تتضمن مراعاة الجودة والتطوير التكنولوجى دون الدخول فى عمليات الإنتاج أو المساهمة فى إدارة العملية التكنولوجية للمشروعات.. فيما عدا التدخل أحيانا لإنقاذ بعض المشروعات التعدينية التى تورطت فيها الدولة من قبل مثل مشروع فوسفات أبو طرطور، وسوف يتزايد الإعتماد على نقل منتجات التكنولوجيا أكثر من العمل على تطويرها وتطويعها لملاءمة بيئة العمل المصرية. ونتوقع أن تتمكن الشركات عابرة القومية من إجهاض أى ضغوط تنافسية فى السوق المحلى. أما بالنسبة لشركات الإنتاج الحربى فسوف تظل

---

(٥) الخامات النووية طبقا لقانون المناجم والمحاجر هى الخامات التى تحتوى بالوزن على مالايقل عن ٠,٠٥% من اليورانيوم أوالثوريوم أو أى خليط بينهما .

تحت الإشراف المباشر لوزارة الدفاع والإنتاج الحربى دون أى نوع من أنواع الرقابة الشعبية رغم توقع زيادة إنتاجها من السلع المدنية، وسوف يساهم جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة فى بعض الأنشطة التعدينية كما يحدث حاليا بالنسبة لإستغلال خام الألبيتيت (Albitite) بمنطقة شرم الشيخ بسيناء دون متابعة فنية من الجهات المختصة بالنشاط التعدينى.

٨- نتوقع نجاحا محدودا لوزارة الإتصالات فى توسيع نطاق الإتصال بمصادر المعلومات الداخلية والخارجية.. إلا أن هذا النجاح لن يساعد كثيرا فى تقليل الفجوة المعلوماتية والمعرفية بين مصر والعالم المتقدم، وذلك لإفتقار الأهداف الموضوعة إلى وسائل تنفيذية فعالة، وللإرتفاع النسبى فى تكلفة الحصول على كومبيوتر شخصى والإشتراك فى شبكة معلومات الإنترنت، فضلا عن إرتفاع فئات المحاسبة على وقت الإتصال التليفونى للتعامل مع هذه الشبكة بالمقارنة إلى معظم دول العالم مع إعتبار الإنخفاض الملحوظ لمتوسط دخل الفرد فى مصر. ونتوقع من جهة أخرى نجاحا نظريا لوزارة الدولة للبحث العلمى فى تحديد الأولويات ووضع الأهداف فى مجالات البحث العلمى، إلا أن الصلة ستظل منقطعة بين متخذى القرار وجهات البحث المختلفة، وسوف تزداد هجرة العقول العلمية ، وذلك لفقدان الإرادة السياسية الفعالة فى مجال التنسيق بين مجالات البحث العلمى وجهاته العديدة المتشعبة، بالإضافة إلى تدنى مستوى الدعم المالى الذى تقدمه الدولة لتلك الجهات مع عدم حماس المستثمرين فى المشاركة الجدية بالدعم الأدبى والمالى لتنشيط البحث العلمى وتطويره.

٩- نتوقع تراجع معدلات النمو فى الناتج القومى عن ٥,٥ % (معدل عام ١٩٩٩/٩٨) بمقدار ٠,٣% نقطة مئوية سنوياً فى الأعوام الثلاثة الأولى للسيناريو الحالى وميله إلى التذبذب بين الثبات والإنخفاض بعد ذلك.. رغم ماتستهدفه النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو من تحقيق معدل نمو لايقل عن

٩% سنوياً فى الخمس سنوات الأولى ، يرتفع بعد ذلك إلى ١١ % فى المتوسط حتى عام ٢٠٢٠[٦].كما نتوقع مع تراجع معدلات النمو فرض مزيد من الضرائب ومزيد من خفض الدعم لسد عجز موازنات الدولة السنوية، مما يؤدى بالتالى إلى مزيد من التراجع فى معدلات النمو نتيجة إنقاص المتغيرات الثلاثة التى يمكن أن تساهم فى زيادته وهى: الإدخار والإستثمار والإستهلاك.

١٠-سوف تسعى النخبة الحاكمة إلى محاولة التنسيق مع الدول العربية لوضع تشريعات منجمية متوافقة لتيسير إنتقال رؤوس الأموال والإستثمار، وكذلك للحد من الآثار السلبية لعولمة الإقتصاد على قطاع الثروة المعدنية، وذلك بتطوير دور مؤسسات العمل العربى المشترك وإقامة سوق عربية مشتركة لإستثمار الموارد التعدينية.. ولكننا نتوقع توقف هذا السعى وتجمده عند مرحلة ما وقبل الوصول إلى أية مرحلة تنفيذية، وذلك لعدم إتفاق السياسات والحكام العرب، ولإختلاف المصالح مع الدول الكبرى المتقدمة. وقد تنجح بعض المساعى الثنائية المحدودة فى تنشيط إستغلال وتسويق بعض الخامات المعدنية مثل خامات مواد البناء وكربونات الكالسيوم العالية الدرجة.. ونتوقع للأسف نجاحا أكبر لإسرائيل فى مجال التنسيق مع بعض الدول العربية مثل الأردن فى تسويق خام الفوسفات ومنتجاته، ومثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية فى تعاقدات طويلة الأجل لإستيراد خامات حديد الإختزال المباشر (المكورات) بإعتبارها مصدر مستقبلى لهذا النوع من الخامات.

١١-نتوقع أن يستمر التخبط بين الإتجاه المعلن فى تشجيع الإستثمار الأجنبى وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وبين مايجرى فعلا على أرض الواقع من ظروف سياسية وإجتماعية طاردة لرأس المال، ذلك بإستثناء بعض نواحى الإستثمار سريعة العائد، أو التى تقوم على قروض محلية أو ضمانات

(٦) المصدر: كتاب/ مصر والقرن الحادى والعشرون / الصادر عن مجلس وزراء مصر فى ١٥ مارس ١٩٩٧.

حكومية. ونتوقع أن يتزايد الإتجاه بقبول ربط التمويل الأجنبى للمشـــروعات التعدينية بشرط توريد المعدات من الممول وحق الإدارة وتشـــغيل العمـــال الأجانب العاديين كخبراء، بحيث يضمن الممول فى النهاية إسترداد مدفوعاته عن طريق هذه الشروط وليس عن طريق أرباح حقيقية ناتجة عن النشـــاط الذى ساهم فى تمويله.

١٢- ورغم ماسبق ذكره فى البند السابق.. فسوف يؤدى الإندفاع الظـــاهر وراء تشجيع الإستثمار الأجنبى والمحلى، وكذلك الإندفـــاع الظـــاهر وراء جلـــب مستحدثات التكنولوجيا إلى إرتفاع ظاهر وخاصة فى السنوات الأولـــى مـــن عمر هذا السيناريو بالنسبة إلى إنتاج بعض الخامات مثل خامات مواد البناء، وإلى تنشيط البحث عن الخامات الإستراتيجية وإستغلالها مثل خام الإلمنيـــت والرمال السوداء والزيركون[٧] واليورانيوم وخامات التكنولوجيا الفائقة (high technology) مثل فلز النيوبيوم والتنتالم. كما نتوقـــع زيـــادة نشـــاط جلـــب الصناعات الملوثة للبيئة مثل صناعة الأسمدة الكيميائية وحامض الفوسفوريك التى تعتمد على الإنتاج المحلى لخامات الفوسفات أو على إستيرادها جزئيـــا من الخارج.. وسوف تظل الإعتبارات البيئية بعيدة عـــن أن تعـــامل كـــأحد عناصر التكاليف فى المشروعات التعدينية أو فى الصناعات القائمة عليها.

١٣-ونتوقع على المستوى الإجتماعى إستمرار الأمية علـــى مســـتويات عاليـــة، وإنخفاض مستويات التعليم للسكان عموماً، وإنتشار أعراض سوء التغذيـــة، وتفاقم أزمة السكان.

---

[٧] يستخدم الزيركون فى صناعات كثيرة منها السيراميك البويات وغيرها وتحقق وجوده فى الصحراء الشرقية عند تقـــاطع خطى عرض ٢٦° ٣٤َ ١٤ُ ، ٢٥° ٢٩َ ٠٠ُ مع خطى طـــول ٣٤° ٠٩َ ٤٣ُ ، ٣٤° ١٢َ ٣٠ُ بـــالترتيب ؛ السعر العالمى عام ١٩٩٨ يتراوح حسب النوعية بين ٧٥ ، ١٥٠ دولار أمريكى للرطل الواحد ، وبلغ إجمالى الإنتاج العـــالمى عام ١٩٩٦ من الزيركون مليون طن متر واحد / المرجع : شبكة معلومات الإنترنت موقع هيئة المساحة الجيولوجية – بيـــان ١٩٩٩/١٢/٢٠ : ( http://www.egsma.gov.eg/zircon.html) .

١٤- سوف يؤدى الجو العام للسيناريو الحالى إلى غياب القيم المطلوبة للنهوض الإقتصادى والإجتماعى والسياسى، مثل قيم الإنتماء وتقدير العمل وإحترام حق الإختلاف.. كنتيجة حتمية للإحباط العام وتزييف إرادة الأغلبية وسلب سلطتها فى إختيار من يدير شئونها ومواردها. ونتوقع أن يزداد تسلط النخبة الحاكمة فى دفعها للجماهير لقبول عدم التدخل فى الأمور السياسية وتهميش دور النقابات المهنية والجمعيات العلمية والهندسية بدعوى الضرورات الأمنية والقومية، مما يؤدى إلى السلبية الكاملة فى التفاعل مع أهداف التنمية وإنهيار المواثيق الأخلاقية ولوائح المساءلة الأدبية اللازمة لضبط سلوكيات المهن المختلفة.

١٥- مع تزايد الإتجاه إلى إقتصاديات القطاع الخاص دون مراعاة للبعد الإجتماعى،.. نتوقع إزدياد نسبة البطالة السافرة من إجمالى قوة العمل، وتدهور أوضاع سوق العمل فى مصر وخاصة مع عدم توفر فرص العمل الآمنة فى مقابل إزدياد فرص العمل غير الآمنة والغير محمية بالمخالفة لقوانين العمل والمواثيق الدولية. ونتوقع أن تصل نسبة فرص العمل الغير آمنة إلى أكثر من ٩٠% من إجمالى فرص العمل المتاحة.. وسوف يمثل ذلك قنبلة موقوتة فى قلب المجتمع المصرى، وخاصة مع إنتشار الفقر، وإزدياد ثروات الأغنياء تضخما وتوحشا على قلتهم، وإتساع الفجوة بينهم وبين باقى فئات المجتمع.. مما يؤدى إلى تفشى الإنحراف وخلق بؤر كثيرة من الفساد فى نسيج المجتمع تعمل على هدمه وإنهياره مع الوقت.

١٦- نتوقع.. نتيجة إستمرار النخبة الحاكمة فى التلاعب فى تسميات الأشياء، والكذب تحت باب التجمل، وإخفاء الحقائق، وإظهار صور خادعة لإنجازات تلتهم كثيرا من الموارد لتخدير الجماهير، ثم الإدعاء بعجز الموارد وقصورها، وإستمرار فرض مزيد من الضرائب، وفرض مزيد من القيود على حرية المواطنين بإدعاء الحصار ومواجهة شغب وإرهاب قائم أو

محتمل يهدد الأمن القومى... ونتوقع نتيجة لكل ذلك ولكل ماسبق تصويره من قبل فى حركة هذا السيناريو، حدوث إضطرابات وإنقسامات داخلية كثيرة، كما نتوقع حدوث أعمال إرهابية وخاصة من الشباب المتعلم العاطل المجند من جهات معلومة وغير معلومة.. تمهد جميعها إلى قيام ثورة شعبية أو إنقلاب عسكرى فى السنة العاشرة من المسار الزمنى لهذا السيناريو بدعوى إعادة الإستقرار والقضاء على الفساد... وليس لدينا تصور واضح عن النخبة الجديدة أو السيناريو الجديد المتوقع فى هذه الحالة.

***سيناريو الدولة الإسلامية**

وسط التيارات الإسلامية العديدة - نجد أن الفرصة متاحة فى هذا السيناريو لجماعة "الإخوان المسلمون" والملتفين حولها لكى يمثلون القوى الإجتماعية الغالبة فى إتخاذ القرارات. وهذه الجماعة تميل إلى الوسطية والإعتدال، كما أن ثمة إستعداد وجدانى عند المسلمين فى مصر والذين يشكلون نسبة ٩٠% من إجمالى المواطنين[٨] للإستسلام بسهولة للشعارات الدينية وخاصة مع ظروف الفقر والبطالة وتفكك الروابط الأسرية، كما أن تديّن المصريين يجعل الدين كما يرثونه أو يتلقونه عن الفقهاء متميزا بتأثيره القوى الذى يمارسه على ضمائرهم وتصرفاتهم.

وعندما درسنا إمكان تحريك هذا السيناريو فى مساره الزمنى حتى عام ٢٠٢٠ كنا نجد.. أن عوامل إستمراره تعادل أحيانا عوامل إنقطاعه، وأن إقتناعنا بصعوبة رفضه عاطفيا تعادل صعوبة قبوله عملياً.. وتمثلت صعوبة رفضه فى أننا متدينين بطبعنا، وأنه من الصعب العثور على مجتمع بلا دين على مسار تاريخ البشرية كلها، فالإنسان على المستوى التاريخى آلة فطرية لصنع الدين والآلهة إلى أن هداه الله إلى عقيدة "لاإله إلا الله" للتخلص من

---

[٨] مرجع Egypt Almanac ( http://expedia.msn.com/wg/africa/egypt/p30686.asp) .

عبوديته لنفسه وللبشر ، ومع ذلك سوف يستمر الإنسان فى أغلبه – وإن لم يعترف– يصنع الآلهة لنفسه إن لم تتح له الفرصة ليكون هو إلها بنفسه أو بأهوائه.

وتمثلت صعوبة قبول هذا السيناريو عمليا.. فى أن حكومة ما تقوم بإسم الدين سوف تكون دعوة غير مقصودة لتأليه النخبة الحاكمة وعبادة الزعماء لصعوبة الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية لفقهاء النخبة وهواة الفتوى، وسوف تتساوى عندئذ "الدولة الإسلامية" فى هذا الشأن بالدولة الشيوعية التى إنهارت، رغم أن لفظ "ديانة" كان مستبعدا من القاموس الشيوعى وإنتصب مكانه "الإلحاد العلمى" كعقيدة لها مبادئها الطقسية..! بعد أن تحولت أصول المذهب الماركسى إلى أصول مقدسة.

لن نتحدث هنا عن إستشراف الفكر الدينى فى سيناريو "الدولة الإسلامية"، ومايمكن أن يحمل فى طياته من تداعيات وتطورات بالغة العمق والأثر على الطبيعة الإنسانية ذاتها.. لسبب واضح هو خطورة المغامرة فى هذا الإتجاه، فالفكر الدينى ممسوك للأسف وبعنف بأفكار السلف وبقواعدهم التى أرسوها منذ أكثر من ألف عام مضت، فمن هو الذى يستطيع اليوم أن يكون بخارى هذا العصر؟، ويفعل مثلما فعل البخارى القديم، وقد كان عالما من أجل علماء المسلمين قدرا وأعظمهم شأنا فى علم الحديث، كان صيته ومازال منقطع النظير حتى كاد كتابه "صحيح البخارى" يبلغ مرتبة القداسة، رغم أن إسمه صحيح البخارى..!، وقد وصفه البخارى نفسه بقوله: "أخرجت هذا الكتاب من نحو ستمائة ألف حديث، وصنفته فى ستة عشر سنة، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله".. فمن يجرؤ على أن يكون بخارى هذا العصر دون أن يُتهم بأنه مس قداسة النصوص وأصول التفسير وقواعد الإستنباط من الأحاديث النبوية، أو أن يتهم فى بعض الحالات المتطرفة بأنه مارق أو كافر أو مرتد.. على الرغم أن الدرس الذى يكرر نفسه دائما على المستوى التاريخى هو إمتناع الكمال على

أسلافنا، فهم مثلنا تماما قد يخطئون وأحيانا يكذبون أو يكيدون ويتآمرون. وواقعة الجمل ومن بعدها واقعة صفين خير شاهدين على ذلك، بما نتج عنهما من إنقسامات دموية فى صفوف المسلمين. فقد كانت الحرب فى موقعة الجمل بين فريقين، فى أحدهما أم المؤمنين عائشة، وفى الآخر على بن أبى طالب وهو من المبشرين بالجنة، وهما من صفوة المسلمين الأوائل.. ولكن لابد أن يكون أحدهما على خطأ ونتج عن هذا الخطأ سفك دماء لعدد كبير من الناس.

وكانت المشكلة على المستوى التاريخى وحتى وقتنا الحالى هى تداخل أمور العقيدة مع أمور المعرفة بالدنيا، فالعقيدة ومنها "أعتقد" هى درجة أقل فى منطق العقل وعالمه من كلمة "أعرف"، ومؤدى ذلك هو أن "يعتقد" الإنسان تعنى أنه يؤكد من الأمور أكثر مما يعرف عنها، والإيمان هو إعتقاد وافٍ ذاتيا لكنه غير وافٍ موضوعيا، ويستحيل على الذين يريدون شفاء الناس من "الإعتقاد" أن ينجحوا، وإذا نجحوا فسوف ينجحون وبجهد كبير فى نقلهم من إعتقاد إلى إعتقاد آخر.. والإعتقاد ضرورى فهو فى جميع أحواله يمكن أن يصنع المعجزات والعكس غير صحيح، وهو ضرورى للخروج من دائرة التخلف، وضرورى للإرتقاء والنمو، كما يمكن أن يخدم الأهداف السياسية ولكنه قد يعوقها أيضا فى بعض الحالات..!.

وإن أخطر آليات تحقيق الصورة المستهدفة للدولة الإسلامية هى الأمر بالطاعة لله ورسوله ولأولى الأمر.. قال تعالى: " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم". ولكن إذا إتفق الجميع على المعنى الصحيح لكلمة الطاعة، وهو التسليم والموافقة عن حب وتجاوب، ومن الطاعة.. تطوع للشئ أى زاوله إختيارا، والطوع هو نقيض الكره، أى أن الطاعة هى نتاج للفهم والإيمان والإقتناع، وهى إختيار لايشوبه إكراه، وهى تسليم عن إتفاق وصفاء. وعكس الطاعة هو الإنقياد قهرا وإكراها، أو جهلا وغباءً، أو خوفا وإستعبادا.. وإن كانت الطاعة بين العبد وربه هى نتيجة للإيمان والعقيدة،

والعقيدة من اليقينيات المعنوية الشخصية البحتة، فإن الطاعة كعلاقة بين المجتمع وأولى الأمر لابد وأن تكون نتيجة للإتفاق والإقتناع بما يقدمه أولى الأمر من يقينيات منطقية وعملية يتفقون عليها ويقتنعون بها. كما أن الإسلام نفسه قد قيد حق الطاعة فى هذا الشأن بالمعروف.. قال تعالى: "وكنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر".. ومن أهم معانى كلمة "المعروف" ومنها "العرف" أنها مجمل الصفات والعادات والمعاملات والسلوكيات الغالبة التى تعارف عليها الناس فى عاداتهم ومعاملاتهم وطريقة حياتهم، بمعنى أن كل ذلك أصبح أمرا معروفا بينهم إذا رأوه لاينكرونه، وهو بالمعنى السياسى إتفاق الأغلبية. كما أن مفهومنا للتعددية السياسية كأحد المصطلحات الحديثة التى واكبت الديمقراطية الغربية ليس شيئا جديدا على المسلمين، فالمذاهب الفقهية كما يقول الدكتور يوسف القرضاوى فى عبارة شهيرة له هى أحزاب فى الفقه، والأحزاب السياسية هى مذاهب فى السياسة مع إحترام ثوابت الشريعة فى الحالة الأولى وثوابت الدولة فى الحالة الثانية، ولانختلف معه فى ذلك رغم إختلافنا معه فى موضوعات أخرى، وهناك فرق كبير بين الإختلاف المشروع والتفرّق الممنوع. إذن فلا معنى عندئذ أن نتجاهل "الديمقراطية الغربية" بزعم أنها مستوردة أو أن إسمها ليس "الديمقراطية الإسلامية"، لأن البديل فى هذه الحالة سوف يكون التسليم لمحترفى الدين والمتزمتين من الفقهاء للتحكم فى أقدار البشر، وخاصة مع تفشى الأمية فى المجتمع المصرى وضعف التفكير العلمى وغيابه لدى كثير من القطاعات الهامة المؤثرة فى هذا المجتمع.

وقد أمكن للقطاعات المذكورة على المستوى التاريخى القريب والبعيد، أن توظف الإسلام لتحقيق طموحاتها الفكرية ومصالحها الشخصية. فمنذ وقت قريب إنتشرت الأفكار والمؤلفات لتؤكد أن الإسلام يدعو إلى الإشتراكية ويمنع تركّز

الثروة وفقا للنص القرآنى الكريم[9] : "كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم"، وقالوا بأن الإسلام يحد من حرية تملك الأفراد لمصادر الإنتاج ومنها الموارد المعدنية والمواد الأولية، وأن إستثمارها مقصورا على الدولة لضمان وضع ثمارها فى خدمة الناس. وتنتشر حاليا الأفكار والمؤلفات لتؤكد عكس ذلك، وتقول أن الدين الإسلامى يدعو إلى الرأسمالية ويقر الملكية الخاصة وآليات السوق، ويعتبر الملكية الخاصة إستخلافا من الله للإنسان.. ونقع عندئذ فى جدال مع الفقهاء، من حيث أن "الإستخلاف" كعلاقة بين الله والإنسان سوف يكون مربوطا بضمير الإنسان والحساب المؤجل يوم القيامة أكثر من إرتباطه بأية ضوابط رقابية أخرى ينظمها المجتمع ويتفق عليها، والضمير والحساب المؤجل من أمور الغيب التى نؤمن بها ونؤكدها أكثر مما نعرف عنها وبالتالى لانستطيع أن نتحاور فيها بحرية. وأمور الغيب وعالمه من قضايا الإيمان والعقيدة التى يفصلها حواجز كثيرة عن قضايا المعرفة والمعلومات.

ولانرى المقام هنا صالحا لحديث التقدمية والسلفية وعصرنة الإسلام وأسلمة العصر.. .. إلى آخر هذه العبارات المتداولة والتى أصبحت تبعث على التثاؤب من كثرة تكرارها، كما لاندعى فقها متميزا قادرا فى هذا الموضوع. ولأمانة العرض ومصداقيته، فنحن لانتهم كل من تحدث عن إشتراكية الإسلام ورأسماليته بأنه يوظف الإسلام لمصالحه وتحقيق طموحاته. ونذكر هنا أن مصطفى حسنى السباعى [10] هو أول من إستخدم تعبير "إشتراكية الإسلام" صراحة[11] عنوانا لكتاب له، وكان ذلك متزامنا مع نمو العلاقات مع الإتحاد السوفييتى وإنتشار فكرة الإشتراكية، وحرص بعض الشيوعيين والإشتراكيين على ربط الإسلام بالمذهب الرأسمالى وإسرافهم فى تضخيم دو الملكية الفردية

---

[9] سورة الحشر آية رقم ٧

[10] مصطفى السباعى : إشتراكية الإسلام ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٥٩ . وهو كاتب سورى / قاد كتيبة الإخوان المسلمين السوريين فى الحرب الفلسطينية ، إنتخب مراقبا عاما للإخوان المسلمين فى سوريا .

[11] المصدر : د. فهمى جدعان : أسس التقدم عند مفكرى الإسلام / دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ .

فى الإسلام. فجاءت أفكار مصطفى السباعى إستجابة جريئة للواقع السياسى فى سوريا ومصر فى ذلك الوقت.. وكانت فى معظمها رجوعا لأفكار عبد القادر عودة [١٢] أكبر المنظرين لجماعة الإخوان المسلمين، وإلى أفكار سيد قطب[١٣]، حيث أطلق مصطفى السباعى إسم "إشتراكية الإسلام" على المنظومة الإقتصادية نفسها التى أطلق عليها سيد قطب "العدالة الإجتماعية". ومن الأفكار التى قررها عبد القادر عودة فى كتابه "الإسلام وأوضاعنا السياسية" قوله بأن "المال كله لله وأن البشر لايملكون إلا حق الإنتفاع به"، والله لم يسخر ملكه لفرد دون فرد أو لفئة دون فئة " وإنما سخره للبشر جميعا وجعله مشاعا بين عباده الذين إستخلفهم فى الأرض" – .. وثمة نتائج خطيرة على القول أن المال مال الله، لأن ماينسب من الحقوق لله إنما هو للخلق جميعهم ويصبح عندئذ من حق الجماعة (ممثلة فى الحكومة) الإشراف عليه دون الأفراد، ويصبح بالتالى حق الإستغلال والإستثمار فى الأراضى الزراعية وفى المناجم والمحاجر مثلا ليس حقا مطلقا، وإنما هو حق مقيد بحدود حاجة المستثمر وبالقدر الذى يكفى عنه الحاجة ويدفعها. وعندما جاء صاحبه فى الطريق الشيخ سيد قطب وأكمل مسيرته بكتابه "العدالة الإجتماعية " أدار "سياسة المال" فى الإسلام على مسألة الملكية الفردية، ولكنه قيدها بمبادئ كادت تحيلها حقا نظريا لاعمليا.

مؤدى ماسبق هو القول بأنه من الأفضل عدم توظيف الإسلام لطموحاتنا أو مصالحنا الشخصية أو لمحاربة إتجاه فكرى نختلف معه ولانرضاه أو لايرضاه النظام الحاكم، ولنتجنب على الأقل وفى الوقت الحالى الصدام مع النظام العالمى

---

[١٢] أفكار عبد القادر عودة فى كتابه : الإسلام وأوضاعنا السياسية ، طبعة ١٩٥١ / وهو من أكبر المنظرين لجماعة الإخوان المسلمين التى أسس خلاياها الأولى الشيخ حسن البنا عام ١٩٣٩ ، وتم إعدام عبد القادر عودة عام ١٩٥٤ لإتهامه بالتآمر على النظام السياسى .

[١٣] سيد قطب : كتابه " العدالة الإجتماعية فى الإسلام" / تعرض سيد قطب هو وغيره من قادة الإخوان المسلمين للإضطهاد والسجن بعد صراع عام ١٩٥٤ مع قادة ثورة يوليو ، وإنتهى نهاية غامضة بعد إصداره لمجموعة من الكتب الثورية (هذا الدين ، المستقبل لهذا الدين ، معالم فى الطريق) ، وحُكم عليه بالإعدام مع مجموعة من رفاقه ، وتم تنفيذ الحكم فى عام ١٩٦٦ ، وإستمرت هذه الكتب لوقت قريب تعتبر قرينة إتهام بالتآمر لمن يقتنيها .

الجديد المصاب بحساسية شديدة من كلمة "الإسلام". ولاعيب فى ذلك، ولاجبن أو إرتداد، بل إنه قمة الشجاعة والحكمة، وخاصة فى هذا الوقت الذى أصبحت فيه "الشرعية الدولية" لعبة فى يد هذا النظام، ومجالا لإعمال قرارات الأمم المتحدة تتدخل عن طريقها فى شئون الدول، ولم تعد الشرعية شأنا خاصا مرتبطا بأعمال السيادة يحميه مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

نذكر هنا مثالا لإستكمال عرضنا السابق بالسيناريو الحالى هو: أن ثورة إيران الإسلامية عندما أطاحت بالشاه وأعلنت بعد إستفتاء عام فى ٢٩، ٣٠ مارس ١٩٧٩ الجمهورية الإسلامية، أحرزت فى سنواتها الأولى إنتصارات أيديولوجية مشهودة، كان لها أثر عميق فى أوضاع الحركات الإسلامية فى مصر، وبدا أحيانا أن بعض هذه الحركات يتحرك بها أو معها. ودستور[١٤] إيران الإسلامى معظم بنوده ومواده مدعمة بالنصوص القرآنية، والمبادئ العامة بالفصل الأول منه مؤسسة كلها على المعايير الإسلامية. فتنص المادة (٤) على أن تكون كافة التشريعات والقوانين واللوائح المدنية والإقتصادية والإدارية والثقافية والسياسية والعسكرية مؤسسة كلها على المعايير الإسلامية. وتنص المادة (٨) على أن "الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر" هو فرض جامع وفرض كفاية، يقوم به الناس بعضهم بالنسبة إلى بعض، وتقوم به الحكومة بالنسبة إلى الشعب، ويقوم به الشعب بالنسبة إلى الحكومة، وينظم القانون شروطه وحدوده وطبيعته طبقا لنص الآية الكريمة "المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر". أما بالنسبة للإقتصاد الإيرانى فينص البند الثامن من المادة (٤٣) على إستقلال الإقتصاد الوطنى وعدم خضوعه للإقتصاد الأجنبى. وتنص المادة (٤٤) على أن الإقتصاد الإيرانى يتكون من ثلاثة قطاعات يتم تأسيسها على خطة منهجية قويمة: إقتصاد

---

[١٤] النص الكامل للدستور الإيرانى متاح بالكامل باللغة الإنجليزية بشبكة معلومات الإنترنت بالموقع :
http://ivl.8m.com

دولة (القطاع العام)، وإقتصاد تعاونى، وإقتصاد قطاع خاص، فيشمل القطاع العام صناعات الحجم الكبير large-scale والصناعات الأم mother industries والتجارة الأجنبية والمعادن الرئيسية والبنوك والتأمين والطاقة والسدود وشبكات الرى الرئيسية والراديو والتليفزيون والبريد والتلغراف وخدمات التليفون والملاحة الجوية والبرية والطرق والسكك الحديدية وأمثال ذلك، ويشمل القطاع التعاونى الشركات والمشروعات التعاونية المعنية بالإنتاج والتوزيع فى المناطق الريفية والحضرية طبقا للمعايير الإسلامية، ويتكون القطاع الخاص من تلك الأنشطة التى تختص بالزراعة وتربية المواشى والصناعة والتجارة والخدمات كأنشطة تكميلية (supplementary) للقطاع العام المملوك للدولة وللقطاع التعاونى. وتحدد المادة (٤٥) الأملاك والثروة العامة التى توضع تحت أمر الحكومة وتذكرها تفصيلا ومن بينها الثروة المعدنية، وتتصرف فيها الحكومة الإسلامية طبقا لمصالح الشعب. وتنص المادة (٤٩) على أن من حق الحكومة مصادرة كل تراكمات الثروة والمال الناتجة عن الربا والإغتصاب والرشوة والإختلاس والسرقة والقمار وسوء إدارة الأوقاف والإخلال بالتعاقدات والصفقات الحكومية.. .. الخ، وتنفذ الحكومة المصادرة بعد الفحص وإمتلاك دليل الإدانة طبقا لقانون الإسلام. والنظام الإيرانى لايمنع الإستثمار الأجنبى، ويسمح به فى الشركات المساهمة بحد أقصى ٤٩% من رأس المال المدفوع، وتحدد الحكومة نسبة المساهمة فى حدود الحد الأقصى طبقا لأوضاع كل مشروع وأهميته. ويسمح قانون الإستثمار الأجنبى بالمساهمة فى رأس المال نقدا أو عينا بمصانع أو معدات مثلا أو بحق المعرفة بعد موافقة رسمية من الحكومة الإسلامية.

ماذا حدث لإيران الإسلامية بعد ثورتها ودستورها الإسلامى ..؟

فرضت الولايات المتحدة عقوبات إقتصادية[١٥] وتجارية عليها ومنعت الشركات الأمريكية من الإستثمار فى إيران وشراء البترول منها لبيعه لأمريكا اللاتينية ودول الشرق الأقصى. وفى ديسمبر ١٩٩٥ وافق الكونجرس الأمريكى على فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التى تستثمر فى إيران بأكثر من ٤٠ مليون دولار فى صناعات البترول والغاز الطبيعى. وعلى الرغم من تلك العقوبات الأمريكية شارك ممثلون من ٤٠ شركة عالمية لزيت البترول والغاز والصناعات الهندسية فى المؤتمر الذى عقدته إيران فى نوفمبر ١٩٩٥ بمدينة طهران، وحصلت إيران على تعاقدات بقيمة ٦ مليار دولار بعائد مضمون ٣٠% من الحكومة الإيرانية. ووجهت الحكومة دعوة للشركات الأجنبية للمساهمة فى تنفيذ المشروعات الإستراتيجية فى قطاع البترول. وحيث يمنع الدستور الإيرانى مشاركة الأجنبى أو القطاع الخاص فى المشروعات الإستراتيجية، إضطرت الشركة القومية الإيرانية لزيت البترول NIOC أن تعمل على جذب المساهمة الأجنبية من خلال نظام إعادة دفع مساهمة الأجنبى من حصة الإنتاج مستقبلا Buy-back contracts ، ووقعت شركة NIOC عقدا مع شركة فرنسية بهذا النظام قيمته ٦٠٠ مليون دولار. وخارج قطاع البترول – وقعت هيئة الطاقة النووية فى إيران AEOI عقدا مع روسيا قيمته ٨٠٠ مليون دولار لإنشاء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربية. فغضبت الولايات المتحدة وتعطل المشروع. ولكن إستمر مئات الفنيين الروس فى موقع المشروع وتعاونوا مع الإيرانيين فى إستكمال الدراسات. وتم إنشاء أول وحدة بالمحطة ومن المتوقع الإنتهاء من مشروع المحطة بالكامل عام ٢٠٠٠. ثم نجحت إيران بعد ذلك فى التعاقد مع روسيا غير مكترثين بالغضب الأمريكى على محطتين أخريتين بمفاعلات نووية ٤٤٠ ميجاوات. أما محاولات إيران للتعاقد مع الصين

[١٥] المصدر : نفس الموقع السابق على شبكة معلومات الإنترنت .

على إنشاء محطات نووية فقد إنتهت بالفشل نتيجة للضغط الأمريكى رغم وعود الصين بالموافقة.

وبالنسبة للنشاط التعدينى[١٦]، تعتبر إيران من البلاد الغنية بمصادر الثروة المعدنية، ولاتوجد مصادمات مع الولايات المتحدة أو مع النظام العالمى فى هذا القطاع ، فمعظم مشروعاته ممولة محليا ويستهلك معظم إنتاجه فى الداخل، ويتم تصدير منتجات بحوالى ٤٦١ مليون دولار سنويا من هذا القطاع بسهولة. ووصل معدل النمو فى القيمة المضافة بهذا القطاع إلى ٣٢,٤% خلال خطة ١٩٨٩-١٩٩٣، وزاد إنتاج ركاز خام الحديد إلى ٢,٧٥ مليون طن سنويا، وركاز خام النحاس إلى ٤١٦ ألف طن سنويا، والفحم إلى ٩٧٠ ألف طن سنويا، والذهب إلى ٥٤٨ كيلوجرام سنويا، وسبائك الرصاص إلى ١٥ ألف طن سنويا، وألواح الزنك ٢٠٦ طن سنويا.. وبصفة عامة هناك زيادات فى معدلات إنتاج خامات المناجم والمحاجر. ووصلت القيمة النقدية لإجمالى منتجات وزارة المناجم والمعادن Ministry of Mines and Metals فى الخطة الخمسية الأولى إلى ١١ مليار دولار سنويا فى المتوسط بأسعار السوق العالمى، ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من ٢٠ مليار سنويا فى الخطة الثانية ١٩٩٥ - ١٩٩٩ طبقا لتوقعات إيران الرسمية. وطرحت وزارة المناجم والمعادن فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٤ ورقة لمناقشة مزايا ومساوئ الإنضمام لإتفاقية الجات تمهيدا لإتخاذ قرار بالإنضمام، رجحت فيها المزايا وخاصة مع تزايد أعداد الدول المنضمة، وأن إيران تملك إحتياطيا ضخما من أحجار الزينة (الجرانيت والرخام)، وأن الإنتاج العالمى من هذه الأحجار وصل عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ٣١ مليون طن، ويساهم بنسبة ٦،٦% من حجم التجارة الدولية، كما أن أحجار الزينة تأخذ وضعا متميزا كمنتج فى السوق العالمى، خاصة أن الطلب يتزايد عليها بمعدلات متصاعدة، وتصدر إيران حاليا ٣٥٠٠٠ طن يمكن زيادتها إلى ٣٥٠ ألف طن

---

[١٦] نفس المصدر السابق .

سنويا فى حالة الإنضمام إلى الجات، مع إمكان زيادة هذه الكمية مع الوقت. ولايتوفر لدينا حاليا موقف إيران من أحجار الزينة أو من الجات.

لم يكن هدفنا من عرض التجربة الإيرانية سوى تأكيد إستحالة تحقيق أو إستمرار رفاهية أى دولة إن هى قررت الإنعزال عن العالم ونظامه مهما كان نظامها السياسى، وفى جميع الأحوال فنحن لسنا بصدد وضع سيناريو لمستقبل إيران. ونختم حديثنا فى موضوعها بالقول بأن المشروع الإسلامى الذى بشوت به الثورة الإسلامية فى إيران، لايجعل من إقامة "الدولة الإسلامية" حلا مناسبا لظروف مصر المحلية، ولايجعله مطلبا لحل المشاكل المصرية مع إحتمالات زيادة تعقد علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وإمكانية الإختراق من الخارج والداخل للإثارة الطائفية، وقد نصطدم بحاجز قوى يتعذر عبوره.

إن الغاية من رسالة الإسلام هى تزكية الأنفس وتطهيرها عن طريق الإيمان بالله واليوم الآخر، وتدعيم الروابط الإنسانية وإقامتها على أساس من الحب والرحمة والإخاء لمصلحة المجتمع ككل. والإسلام هو دين عقيدة وشريعة ولاخلاف فى ذلك. وتنقسم الشريعة فيه إلى قسمين: تشريع دينى كأحكام العبادات وكانت مهمة الرسول فى هذا القسم من الشريعة لاتتجاوز دائرة التبليغ والتبيين: قال تعالى "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى". أما التشويع الذى يتصل بأمور الدنيا – أى المعاملات – من إجتماعية وإقتصادية وسياسية وحربية فثوابته الشرعية لايختلف عليها أى مجتمع متحضر فى أى زمن. وكان الرسول يشاور فيه أصحابه فى مختلف أموره، وكان يرى الرأى فيرجع عنه لرأى الأغلبية، كما حدث فى غزوة بدر وأحد. وقد ترك الرسول عليه السلام هذه الأمور للناس بإعتبارهم أعلم بأمور دنياهم ومتغيراتها فى كل عصر.

ونقول أن الإسلام دين ولايجب أن يكون مهنة. وهو فى غاية المرونة والإتساع بالنسبة لأمور الدنيا، ويمنح من يختاره الناس قائما على أمورهم سلطة واسعة لتحقيق مصالحهم فى كل زمان ومكان وتحت أي ظروف. كما يمنح

الناس حق عزل الحاكم وتقويمه. والتكيف مع الظروف ومتغيراتها هو فضيلة إسلامية تشمل الإستجابة العقلانية لأحوال التغير تجنبا لصدمات المستقبل. ولكن كيف يمكننا إبعاد المتاجرين بالدين عن دائرة الفتوى والرأى والتحكم فى أقدار البشر؟. لم يكن ذلك مضمونا فى أى عصر.. ولم يكن مضمونا أيضا متاجرة بعض الحكام بفتاوى الأتباع من رجال الدين لقهر شعوبهم.. فما بالنا اليوم وقد كثر عددهم.

خلاصة القول فى سيناريو الدولة الإسلامية أننا نتوقع إنقطاعه منذ بداياته الأولى طبقا لما أوضحناه، وحيث سينفتح الباب تماما أمامه لعديد من المتناقضات بين المطروح قولا ومايتم ممارسته فعلا. ونتوقع حدوث إنقسامات داخلية حادة بين التيارات الإسلامية نفسها، وإشتعال الفتنة بين بعضها البعض، وبينهم جميعا وبين القوى الإجتماعية الأخرى. كما نتوقع أن يفقد هذا السيناريو تعاطف الرأى العام العالمى فى كثير من القضايا الأساسية، مما يؤدى إلى ردود أفعال تتراوح مابين المقاطعة والحصار قد تصل إلى حد العدوان العسكرى. يضاف إلى ذلك أن قضايا مثل قضايا المرأة، وقضايا الفقر والبطالة والتعليم سوف تتعقد جميعها وتتفاقم وتؤدى فى النهاية إلى شلل كامل فى حركة هذا السيناريو.

*** سيناريو " الرأسمالية الجديدة "**

لايختلف أحد على أن تعظيم الربح هو هدف الرأسمالية منذ أن نشأت كرأسمالية تجارية إلى أن وصلت إلى أحدث مراحل تطورها كرأسمالية كوكبية طبقا للمسمى الذى أطلقه عليها الدكتور/ إسماعيل صبرى عبد الله[١٧] تعبيرا عن هيمنة الشركات الكبرى عابرة القومية على إقتصاد العالم. وسوف نجد مع هذه الهيمنة عند تتبع مسار السيناريو الحالى ضرورة إستيعاب واقع المجتمع

[١٧] مشروع مصر ٢٠٢٠ / الورقة الثالثة / الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله .

المصرى، والربط بين هذا الواقع وتوجهات النخبة الحاكمة، آخذين فى الإعتبار عوامل اللايقين الحرجة بالنسبة لبعض المشاكل كمشكلة البطالة والتكنولوجيا والبيئة فى مواجهة تعظيم الربح، ومشكلة حرية التجارة والسوق فى مواجهة الدولة والحفاظ على سيادتها.. فى ظروف يحكمها منطق حاد وقاطع – هو أن الشركات الكوكبية أو الإستثمار الأجنبى لن يمنحا أبدا أية مزايا للإقتصاد الأقل تطورا أو للنظام السياسى غير الآمن أو المستقر.

وإذا سلمنا بصحة ماجاء فى تنظير هذا السيناريو[١٨] بأن الفرد هو الحقيقة الإجتماعية التى تعلو فوق الدولة، وعدم غياب البعد الإجتماعى رغم محدوديته فى السنوات الأولى، وبأن العقلانية والتنوير من الأسس الجوهرية فى هذا السيناريو، وإذا سلمنا أيضا بما جاء فى التنظير من عوامل إختصار زمن تحقيق أهدافه، واليقين حول العلاقات بين بعض متغيراته مثل إرتفاع مستوى التعليم وإرتقاء البحث العلمى والتطوير التكنولوجى وتحسين القدرة التنافسية، فإننا نرجح إستمرارية هذا السيناريو، ونتوقع أن تكون الصورة العامة لقطاع التعدين على النحو التالى:

١- نتوقع أن يكون الإستثمار الأجنبى فى المشروعات التعدينية ذات الإستثمارات العالية والمتوسطة من أفضل الوسائل فى نظر النخبة الحاكمة لإدارة المخاطر المالية والإقتصادية بالنسبة لنشاط البحث والإستغلال والتسويق. وسوف تستفيد النخبة الحاكمة من تجارب الماضى فى تأميم صناعات التعدين فى تصحيح مسار توجهاتها الإقتصادية فى هذا المجال، حيث إنتهت تجارب التأميم إلى تكاليف عالية أبطلت المنافع المتوقعة من التأميم وحولتها ضد مصالح المؤممين نتيجة عدم إعتبار الضعف الوطنى للإنتاج غير المتكامل رأسيا، والمبالغة فى تقدير القوة المحتملة للمجمعات الصناعية مثل مجمع الحديد والصلب بحلوان.

---

[١٨] مشروع مصر ٢٠٢٠ / الورقة الرابعة

٢- نتوقع – بناءً على البند السابق – تبسيط إجراءات الترخيص فى مجال البحث وإستغلال الخامات وتوحيد مسئولية المنح والموافقات فى جهة واحدة أمام طالب الترخيص، كما نتوقع أن تسعى النخبة الحاكمة للحماية التى توفرها الشركات الكوكبية، والتى تتلخص فى خلق نطاق واسع يتمثل فى إدارة المخاطر الإقتصادية غير المنظورة فى المشروعات التعدينية وأعمال الرعاية التى توفرها تلك الشركات المنتجة المتكاملة رأسيا، وكذلك فى تحمل أخطار التمويل.

٣- ونظرا لإرتفاع حساسية المستثمرين الأجانب والشركات الكوكبية للمخاطر السياسية والتى تزداد إرتفاعا مع المشروعات التعدينية لتميز متغيراتها الفنية والإقتصادية بدرجة عالية من الخطورة واللايقين وطول فترة إسترداد المدفوعات الرأسمالية.. نتوقع أن تواجه النخبة الحاكمة فى شأن ذلك معادلة صعبة، وخاصة فى إيجاد قدر معقول من التوازن بين حجم التنازلات التى تقدمها لجذب الإستثمار الأجنبى، وعدم فقد السيادة الوطنية على موارد الثروة المعدنية. قد يؤدى ذلك إلى تحجيم نشاط الإستثمار الأجنبى بدرجة ما فى القطاع التعدينى فى السنوات الأولى لهذا السيناريو على الأقل، ويتجه فى هذه الحالة إلى التركيز على بعض المشروعات سريعة العائد، مثل مشروعات إستغلال خامات مواد البناء وأحجار الزينة والصناعات القائمة عليها، ومشروعات بعض الصناعات الملوثة للبيئة التى تتخلص منها الدول الصناعية المتقدمة، والتى تعتمد جزئيا أو كليا على الخامات المحلية مثل خامات صناعة الأسمنت وصناعة الزجاج والبللور وصناعة السيراميك وصناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة الحديد والصلب والسبائك الحديدية، وصناعات إستخلاص العناصر النادرة من رواسب الرمال السوداء الموجودة على جانبى فرع رشيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وصناعات إستخلاص المعادن الإقتصادية التى ثبت وجودها بكميات ضخمة فى الكثبان الرملية بوادى الحبال وشلاتين

ومثلث حلايب ولم تخضع لحصـــر بعـد، ويشـكل الإلمنيـت ٥٥% منـها والماجنتيت ١٦% والجارنت ٢,٥% والزيركون ١%، ذلك بالإضافـــة إلـى بعض السليكات الثقيلة[١٩].

٤- نتوقع حفز المستثمرين المحليين فى مجال مشروعات التعدين الصغيرة (Small scale mining) التى لاتحتاج إلى تكنولوجيات عالية. كمـا نتوقـع أن تنشـط إتحادات تضم المنتجين الصغار والكبار معا وتضم المستهلكين والمصدريـن للخامات أيضا، مثل إتحاد لخامات الطاقة الصلبة، وإتحاد لخامات مواد البنـاء، وإتحاد لخامات صناعة الزجاج والسيراميك، وهكذا...، وسوف تعطـى هـذه الإتحادات فرصة أكبر للمنتجين والمستثمرين لرسم سياسـات مشـتركة مـع المستهلكين والمصدرين لتأمين إستثماراتهم ضد الأخطار الإقتصادية المتوقعة، ولتسهيل نقل وإستخدام التكنولوجيا الملائمة، وتوجيه رؤوس الأموال المتاحـة إلى المشروعات الأكثر جذبا من الناحية الإقتصادية.

ومن المتوقع أن يزيد نشاط المستثمرين المحليين فى مشـروعات المنـاجم الصغيرة ومحاجر مواد البناء والملاحات، وأن يمثل ذلك مساهمة فعالة فى خلق فرص عمل جديدة فى القطاع التعدينى، وأن يتحقق تواجد كثيـف للمختصيـن والمهتمين فى المناطق الصحراوية، مما يساعد بالقطع على مزيد من الكشـف عن خامات أخري أو على إمتدادات جديدة للخامات موضوع الإستغلال.

٥- نتوقع أيضا أن يتحرك الفكر الفنى المثمر وينشط الإبداع والتطوير مع إنتشـار مشروعات "المنجم الصغير" وإستخدام تكنولوجيات ملائمة وبسيطة، وعددا أقل من المعدات والآلات، وذلك على خلاف مشروعات الحجم الكبير التى تستورد أحدث ماوصلت إليه التكنولوجيا ومن خطوط الإنتاج الآلية التى تعمل بدوائـر تحكم إلكترونية، ولاتتطلب فى تشغيلها أكثر من مراقبة بعض لمبـات البيـان

---

[١٩] موقع هيئة المساحة الجيولوجية على شبكة الإنترنت :

( http://www.egsma.gov.eg./economicmineralsinsanddunes.htm)

والضغط على بعض الأزرار والمفاتيح أحيانا، وكأن الضاغط جزء أصم من مكونات الدوائر الإلكترونية أو أحد الموصلات الجامدة منها. وتقتصر الناحية الإبداعية فى هذه التكنولوجيات على خبراء التصنيع بالخارج وخبراء التركيب والتجميع القادمين مع التوريدات.

من ناحية أخرى فإن مشروعات "المنجم الصغير" سوف تقوم على تصميمات وإختيارات مرنة تسمح بإستخدام بدائل عديدة، كما تسمح بعمل توسعات مستقبلية دون تكلفة رأسمالية عالية، كما أن الخبرة التى سوف يكتسبها الفنيون والمهندسون سوف تمكّنهم مع الوقت من توفير درجة أعلى من التكنولوجيا المحلية، وإمكان تصنيع بدائل لقطع الغيار المستوردة، وإدخال تعديلات مطورة ومفيدة على المعدات المستخدمة يمكن أن تصل من خلال تنظيم مشجع ومناسب إلى حد إمكان تصنيع المعدات نفسها محليا.. ونتوقع فى هذه الحالة أن نجد لدى المستثمرين الأجانب ميل قوى لإستخدام هذه المعدات المحلية فى المشروعات الكبيرة، والتى قد يتم تصنيعها حسب الطلب ووفقا للتصميمات التى يوفرها هؤلاء المستثمرون.

وقد تظهر بين الحين والآخر إستراتيجيات تكامل بين بعض المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، ونتوقع أن يعمل هذا التكامل على تنمية بعض المهارات والمواهب المحلية فى مجال الإبداع وخلق تكنولوجيات محلية مطورة تلائم صناعة التعدين بظروفه الغير نمطية ومواقع عمله الصعبة.

٦- نتوقع إرتفاع معدلات منح تراخيص البحث وعقود الإستغلال لخامات المناجم ومواد المحاجر والأملاح التبخرية من الملاحات الشمسية، وأن تكون كلها من نصيب القطاع الخاص والأفراد، وأن يتم السماح بإستغلال الخامات النووية للقطاع الخاص من الأجانب والمحليين تحت شروط رقابية معينة من الهيئة العامة للمواد النووية.

٧- سوف تُوفق النخبة الحاكمة فى التنسيق مع الدول العربية أو مع بعضها فى وضع تشريعات منجمية متوافقة لتيسير إنتقال رؤوس الأموال والإستثمار، وللحد من الآثار السلبية لعولمة الإقتصاد على قطاع الثروة المعدنية.. كما سوف تنجح إلى حد كبير فى زيادة فرص التعاون الإقتصادى مع الإتحاد الأوروبى وقد يساعد ذلك فى تقليل إحتمالات المواجهة والصدام مع إسرائيل إذا ماإتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٨- نتوقع بصفة عامة إرتفاع منتظم فى معدل النمو فى الناتج القومى إلى أن يصل إلى ١١% فى المتوسط فى السنوات الأخيرة من تشغيل هذا السيناريو، ويصاحب هذا النمو نموا فى فرص العمل لايتناسب مع معدل النمو السكانى. ونتوقع أن تصل نسبة مساهمة الصناعة فى إجمالى الدخل القومى إلى ٤٠%، ونسبة مساهمة قطاع التعدين بالنسبة للصناعة إلى ٨%.

***سيناريو "الإشتراكية الجديدة"**

نتفق على ماجاء فى تنظير سيناريو "الإشتراكية الجديدة"[٢٠] من حيث تصور ضرورة وجود مرحلة إنتقالية، يطلق عليهامرحلة "التنمية المستقلة" تهيئ المجتمع لتقبل المنهج الإشتراكى الجديد فى إدارة شئون المجتمع والدولة. ونتفق أيضا على أن بناء التنمية المستقلة قد يستلزم فترة لاتقل عن عشر سنوات، يبدأ بعدها قيام السيناريو الحالى، وتستمر خلاله التنمية المستقلة كشرط ضرورى، وإن لم يكن شرطا غير كاف وحده لقيامه.

وحيث أن مفهوم "التنمية المستقلة" فى سيناريو "التآزر الشعبى"[٢١] أو السيناريو الشعبى.. هو من المفاهيم المركزية، وأن فكرة قيام حكم شعبى حقيقى يكفل للناس فرصا وفيرة للمشاركة الفعلية فى حكم أنفسهم بأنفسهم من الأفكار

---

[٢٠] المصدر : الورقة الرابعة من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠

[٢١] نفس المصدر السابق .

المحورية، وأن التنمية المستقلة لاتعنى العزلة عن العالم، وأن المشاركة الشعبية تتجاوز إحباطات كل من المركزية والتعددية. فإننا يمكن أن نعتبر ذلك تمهيدا لإنتقال هادئ وطبيعى لسيناريو "الإشتراكية الجديدة" بمفهومها الديمقراطى للتعددية السياسية ورفضها لقيادة الحزب الواحد، وبتوجهاتها بالنسبة للمزج الصحيح بين التخطيط وآليات السوق، وعدم إعطاء قدسية خاصة للملكية الحكومية، وضمان توفير حرية المبادأة والمبادرة للأفراد والجماعات فى ميادين الإنتاج ، وعدم الإنعزال عن العولمة الإقتصادية، والإستفادة من التجارة الدولية، والسعى فى تطوير مشروعات التكامل مع الدول العربية ، وتنشيط العلاقات مع الدول النامية فى نفس المجال.

مؤدى ماسبق، هو أننا أصبحنا بصدد تشغيل السيناريو الشعبى وسيناريو الإشتراكية الجديدة معا، الأول كمرحلة إنتقالية حتى عام ٢٠١٠ يبدأ بعدها سيناريو الإشتراكية الجديدة حتى عام ٢٠٢٠، ونتوقع فى ظلهما أن تكون الصورة العامة لقطاع التعدين على النحو التالى:

١- يتضح أن النخبة الحاكمة سوف تحاول فى هذا السيناريو منذ بداياته أن تعمل على تحقيق توازن منضبط بين إعتبارات آليات الإقتصاد الحر وإعتبارات فعاليات دور الدولة وقوتها لصالح دور الدولة، أو ما يطلق عليه تبنى "الطريق الثالث". ونتوقع أن تبذل جهدا مخططا للإستفادة من صراعات المصالح بين الدول المتقدمة فى كبح جماح العولمة الإقتصادية بغرض إستخلاص بعض المزايا لصالح المجتمع المصرى.

وسوف تتركز توجهات النخبة الحاكمة فى المرحلة الإنتقالية على دعم جهود المستثمرين المحليين، معتمدة فى ذلك على إمكانيات وكفاءة المواطنين وعلى ما يتميز به العامل المصرى من صبر وحماس وإستعداد للعمل وميل للإبتكار لتحقيق الإنجاز الإقتصادى، إذا ماتوفر المناخ الإجتماعى المناسب لإحياء روح الإنتماء وحفزها، وإذا ماتم الإهتمام المخطط لرفع المستوى التعليمى والمهنى.

ونتوقع أن تُركز النخبة الحاكمة بعد مرحلة الإنتقال على توسيع قاعدة المجال الحر للعمل والإستثمار الوطنى والأجنبى مع ضبط معقول لحركة السوق مراعاةً للبعد الإجتماعى، وأن تلعب دورا فعالا – لقوتها التفاوضية المتناميـــة – فـــى تحقيق التنافس بين الشركات الأجنبية المستثمرة، وأن تنجح فى هذا الشأن فـــى تقسيم المنافع بطريقة تمنع الإحتكار وتُرجح ميزان المساومة لصالح المجتمـــع وحسن إستغلال موارده وإحتياطياته المالية.

٢- نتوقع أن تسيطر عدة أهداف إستراتيجية مترابطة على توجهات النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو كما يلى :

- إنشاء قلة إحتكارية فى المرحلة الإنتقالية تعمل تحت سيطرة الدولة، وتدعـــم الحكومة قوتها فى السوق لإحتواء المخاطر الكارثية وتحقيق أقصى درجـــة من إنضباط حركته لإمكان التنبؤ بتطوراته. ولن تلجأ النخبة الحاكمـــة إلـــى تجارب التأميم السابقة التى إنتهت إلى تكاليف عالية أبطلت منافعه المتوقعة.
- إنشاء نظام قانونى رقابى لمراقبة جماعات الأعمال المحلية التى قـــد تشـــكل طبقة بورجوازية ضد مصالح المجتمع، ومراقبة جماعات الأعمال المحليـــة التى تتشوق للتحالف مع المستثمرين الأجانب والشركات الكوكبيـــة لتحقيـــق مصالحها الخاصة.. وذلك من أجل الحفاظ على التوازن المطلـــوب لتحقيـــق إقتصاد كلى قوى، ولمنع الإختراق الأجنبى الذى قد يؤدى إلى إضعاف سيادة الدولة.
- التخطيط لتحقيق التكامل الرأسى (غير الحكومى) فى بعض الأنشطة التعدينية الهامة سواء على المستوى المحلى، أو على المستوى العربى، أو مع الـــدول النامية. وذلك لضمان أسواق فى أوقات وفرة الإنتاج، وتحقيق درجة عاليـــة من السيطرة الداخلية على التأرجحات العنيفة لأسعار الخامات المعدنية.

- إصدار تشريعات تضمن حرية العمل لصالح العمال، وتضمن الحد الأدنى لترقية المهنة وإحترامها، وتضمن المعيشة الكريمة للعاملين، كما تضمن إستقلال ودعم الإتحادات العمالية والنقابات المهنية، بهدف تحقيق توازن قوى وفعال بين قوة رأس المال وقوة العمل.

٣- نتوقع أن يتم تشجيع صغار المستثمرين المحليين فى مجال مشروعات "المنجم الصغير" بالعديد من الإجراءات، منها إنشاء بنك خاص للقيام بعمليات التمويل، ومعاملة القروض معاملة تفضيلية من ناحية سعر الفائدة، وإعطاء فترة سماح كافية لسداد القروض إلى أن يتم الحصول على مردود من المشروع التعدينى. بالإضافة إلى بعض الحوافز الضريبية منها الإعفاء الكامل إلى أن يحقق مشروع المنجم الصغير ربحا مؤكدا. كما نتوقع أن يتم إنشاء إتحادات تضم المنتجين والمستهلكين معا مثل ماتحدثنا عنها فى التحليل الوصفى لسيناريو "الدولة الرأسمالية" وبما يؤدى إلى نفس النتائج.

٤- نتوقع أيضا أن تنتعش صناعة التعدين، وأن تظهر إبتكارات وتكنولوجيات متطورة تلائم ظروف التشغيل والإدارة المحلية مع إنتشار مشروعات "المنجم الصغير" وإستخدام تكنولوجيات ملائمة وبسيطة، وإستخدام بدائل عديدة تسمح بعمل توسعات مستقبلية دون تكلفة رأسمالية عالية، وإمكان تصنيع بدائل لقطع الغيار المستوردة، والوصول تدريجيا إلى مرحلة التصنيع للمعدات نفسها محليا، وإمكان ظهور إستراتيجيات تكامل بين مشروعات "المنجم الصغير" والمشروعات المنجمية أو التعدينية الكبيرة.

٥- نتوقع إطراد الزيادة فى منح تراخيص البحث وإبرام عقود الإستغلال لخامات المناجم والمحاجر وأملاح الملاحات الشمسية. وأن يكون معظمها من نصيب القطاع الخاص المحلى بنسبة ٨٠%، والباقى من نصيب المستثمرين الأجانب والدولة. وسوف تخضع بعض عقود الإستغلال لمشاركة الدولة أو مشاركة القلة الإحتكارية التى تعمل تحت سيطرة الدولة لإحتواء المخاطر الإقتصادية

والفنية فى صناعة التعدين. أما بالنسبة لإستغلال الخامات النووية فسوف يقتصر إستغلالها على المستثمرين المحليين بمشاركة أكثر من ٥٠% من الدولة.

٦- نتوقع أن يتزايد نشاط إستخراج بعض الخامات مثل خامات مواد البناء، ونشاط التنقيب والبحث والإستغلال لخامات الفلزات الحديدية، ونتوقع النجاح فى إنشاء قاعدة كبيرة ومتنوعة من الصناعات الإستخراجية والتعدينية فى المرحلة الإنتقالية لهذا السيناريو، تُعتبر تحضيرا هاما للإنتقال المتوقع إلى مرحلة التصنيع الثقيل وإنتاج التكنولوجيا المحلية الخاصة بذلك. كما نتوقع أيضا زيادة نشاط البحث والتنقيب والإستخراج لخامات الفوسفات وتحقيق التكامل الرأسى محليا فى هذا المجال بصناعات الأسمدة الفوسفاتية وحامض الفوسفوريك. هذا بجانب بعض الأنشطة التعدينية الأخرى مثل أحجار الزينة وخامات صناعة الزجاج والسيراميك وإستخلاص الأملاح التبخرية من الملاحات الشمسية.

٧- نتوقع أن تنجح النخبة الحاكمة فى إنشاء نظام كامل ومتناسق لتجنب المخاطر الكارثية فى مشروعات التعدين من الناحيتين الإقتصادية والفنية، والتى يمكن أن تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى تحقيق السلام الإجتماعى للقوى العاملة عن طريق إحاطتها بشبكة كثيفة من الضمانات الإجتماعية. كما نتوقع إرتفاع منتظم فى معدل النمو فى الناتج القومى إلى أن يصل إلى حوالى ٩% فى المتوسط فى السنوات الأخيرة لهذا السيناريو، يكون مصحوبا بنمو مستمر فى فرص العمل تتناسب مع معدل النمو السكانى، وأن تصل نسبة مساهمة الصناعة إلى إجمالى الدخل القومى إلى حوالى ٥٠ % ونسبة مساهمة القطاع التعدينى بالنسبة للصناعة إلى حوالى ١٢ %.

## ثالثاً: الملامح الكمية لقطاع التعدين حتى عام ٢٠٢٠

طبقا لما أوضحناه سابقا بالفصل الحالى، وما أسسناه خلال الدراسة بكاملها من فهم لطبيعة الموارد المعدنية فى مصر، ودون إخلال بأى أصول فنية أو علمية مستقرة. سوف نهدف فى البند الحالى إلى تحريك السيناريوهات محل الإهتمام عبر الزمن كميا باستخدام سبعة مؤشرات للقطاع التعدينى. وسوف تتأسس توقعاتنا الكمية المفترضة لتلك المؤشرات على محصلة المعايشة الفعلية للواقع التعدينى حاليا ولمدة طويلة سابقة، وعلى امتلاء الحواس والخبرة بمشاكل هذا الواقع ومتغيراته العديدة المتشابكة، ملتزمين فى جميع الأحوال بالحدس المرتبط بالخط المعرفى البسيط، والفهم الناضج الذى لايختلف عليه أصحاب الخبرة الحقيقية فى هذا المجال.

وسوف يتم استخدام الأرقام القياسية البسيطة بطريقة خاصة، بغرض تسجيل توقعات التغير الكمى المفترض عبر سنوات المقارنة. وقد نتعمد خلال ذلك تغيير سنة الأساس أو الإسناد فى بعض المؤشرات، طبقا لما هو متاح لدينا من بيانات، أو تبعا لطبيعة كل مؤشر. أو قد يتم اعتبار المتوسط الكمى الحقيقى لعدد من السنوات السابقة لفتح الستار يمثل فترة الإسناد، بحيث لاتتضمن تلك السنوات ظروفا غير طبيعية كالكساد أو الإنكماش الإقتصادى .

ومن المعتاد عرض الأرقام القياسية كنسبة مئوية لقياس التغير النسبى فى متغير ما أو فى مجموعة من المتغيرات. ولكننا قد نعبر عنها فى بعض المؤشرات بوحدات كالطن مثلا كما فى حالة المؤشر الأول المذكور بعد، حيث نسبنا كمية الإنتاج فى سنة الأساس وسنوات المقارنة إلى الرقم ١٠٠ مليون طن، باعتباره افتراضا غير مخلا لإجمالى الإنتاج السنوى لقطاع التعدين.

وسوف نعتبر أن يناير عام ٢٠٠١ هو توقيت فتح الستار لتشغيل السيناريوهات محل الإهتمام. كما نعتبر أن ماتم رصده وتوقعه فى التحليل

الوصفى بالفصل الحالى، يمثل سقفا لتصوراتنا عن الملامح الكمية للقطاع التعدينى. وترتيبا على ذلك أيضا سوف نتعامل مع ثلاث بدائل فقط كما يلى:

- ينقطع السيناريو المرجعى فى ديسمبر عام ٢٠١٠ ، ويشار إليه فى الرسومات البيانية بالبديل الأول Alternative No. 1 وإختصارا بـ Alt.No1 .
- ينقطع سيناريو "الدولة الإسلامية" منذ بدايته.
- يستمر سيناريو "الرأسمالية الجديدة" إلى عام ٢٠٢٠، ويشار إليه إختصارا بـ Alt.No.2 .
- يستمر سيناريو الإشتراكية الجديدة حتى عام ٢٠٢٠ ، ويعمل معه السيناريو الشعبى بإعتباره المرحلة الإنتقالية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، ويشار إليه فى الرسومات البيانية بالبديل الثالث وإختصارا بـ Alt.No.3.

## المؤشر الأول

يوضح هذا المؤشر التغيرات المفترضة لإجماليات إنتاج القطاع التعدينى ، ونفترض معطيات هذا المؤشر كما يلى:

١. أن الرقم (١٠٠) مليون طن يعبر عن إجمالى إنتاج القطاع التعدينى عام ٢٠٠٠ للبدائل الثلاثة بإعتبارها سنة الإسناد. وقد تأسس هذا الإفتراض بناءً على أن المتوسط السنوى الحسابى لإجمالى إنتاج القطاع (مناجم، محاجر، ملاحات) فى الخمس سنوات السابقة لعام ١٩٩٩/٩٨ هو ١٠٢,٣ مليون

طن[٢٢]. وأن توقعات إجمالى إنتاج القطاع عام ٢٠٠٠ بالوضع الحالى القائم للنشاط التعدينى سوف تكون حوالى ١٠٠ مليون طن.

٢. متوسط إجمالى إنتاج المناجم فقط فى الخمس سنوات السابقة لعام ٩٨/٩٩ هو ٣,٦ مليون طن[٢٣]. وبالتالى يمكن توقع أن يكون الرقم ٣,٢ مليون طن ممثلا لإنتاج المناجم للبدائل الثلاثة عام ٢٠٠٠ سنة الإسناد ، منسوبا إلى الرقم الإجمالى ١٠٠ مليون طن الذى يمثل إجمالى إنتاج القطاع التعدينى عام ٢٠٠٠.

٣. متوسط إجمالى إنتاج المحاجر فقط فى نفس الفترة المذكورة هو ٩٧,٠ مليون طن[٢٤]. وبالتالى يمكن توقع أن يكون الرقم ٩٥,٢ ممثلا لإنتاج المحاجر للبدائل الثلاثة عام ٢٠٠٠ سنة الإسناد، منسوبا إلى الرقم الإجمالى السابق ١٠٠ مليون طن.

٤. متوسط إجمالى إنتاج الملاحات فقط فى نفس الفترة المذكورة هو ١,٧ مليون طن[٢٥]، وبالتالى يمكن أن يكون الرقم ١,٦ مليون طن ممثلا لإنتاج الملاحات للبدائل الثلاثة عام ٢٠٠٠ سنة الإسناد ، منسوبا إلى الرقم الإجمالى السابق ١٠٠ مليون طن.

وتوضح الرسومات البيانية التالية توقعات التغير الكمى لإجماليات القطاع التعدينى بالترتيب التالى:

- توقعات تغير حجم الإنتاج الكلى للمناجم فى البدائل الثلاثة (شكل رقم ١-١).
- توقعات تغير حجم الإنتاج الكلى للمحاجر فى البدائل الثلاثة (شكل رقم ١-٢).
- توقعات تغير حجم الإنتاج الكلى للملاحات فى البدائل الثلاثة (شكل رقم ١-٣).

---

[٢٢] راجع مرفق رقم (٧) بالفصل الأول من الباب الحالى .

[٢٣] المصدر : من نشرة المناجم والمحاجر والملاحات عامى ٩٧ ، ١٩٩٨ الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية .

[٢٤] المصدر : نفس المصدر السابق .

[٢٥] المصدر : نفس المصدر السابق .

- توقعات تغير حجم الإنتاج الكلى للقطاع التعدينى فى البدائل الثلاثـــة ( شـــكل رقم ١-٤).

شكل رقم (١-١)

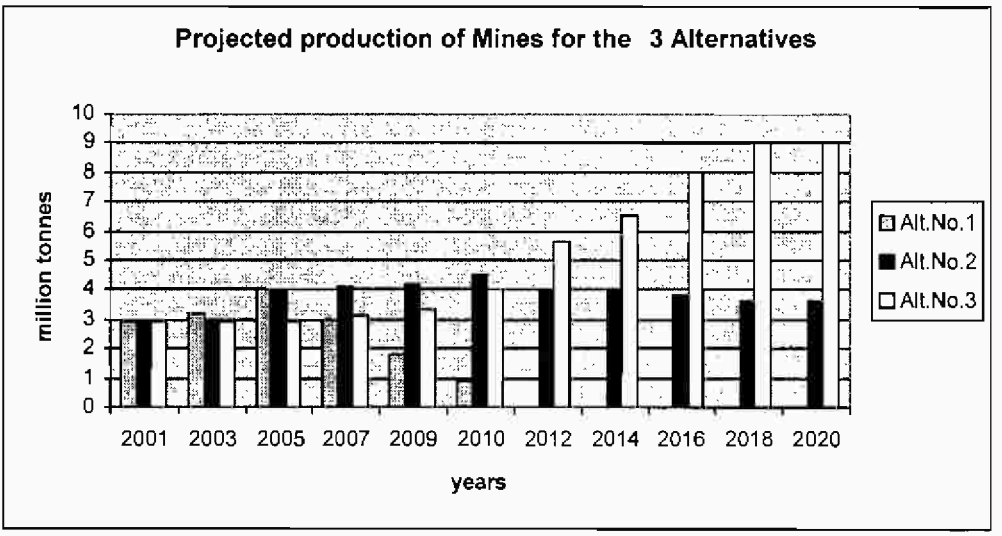


شكل رقم (١-٢)

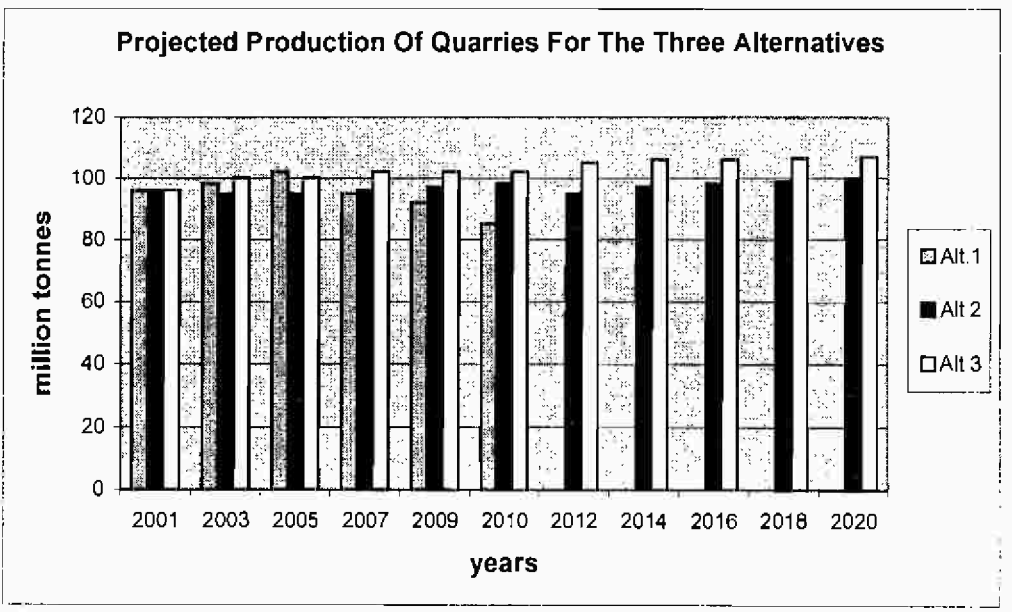

شكل رقم (١-٣)

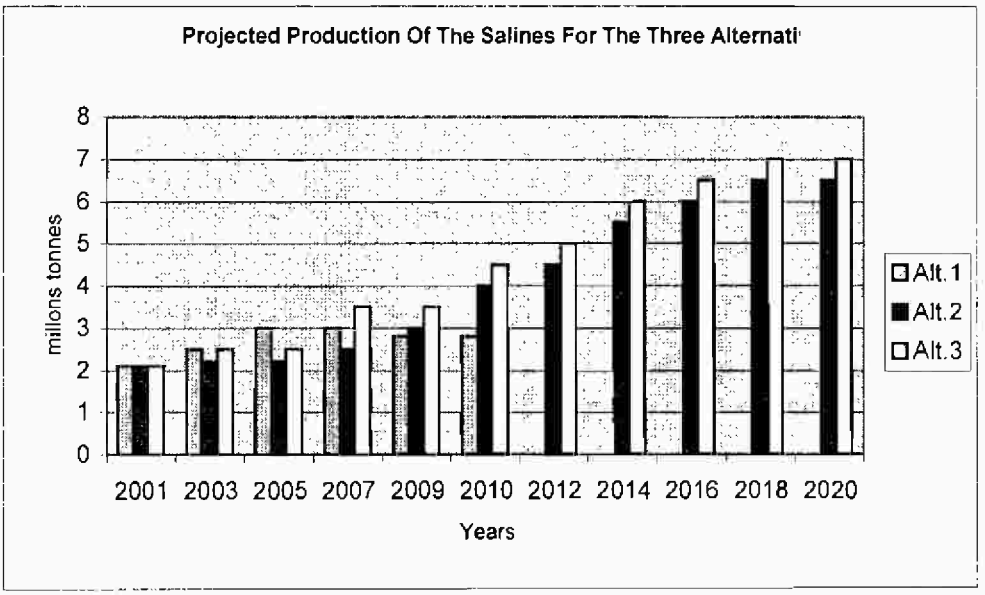


شكل رقم (١-٤)

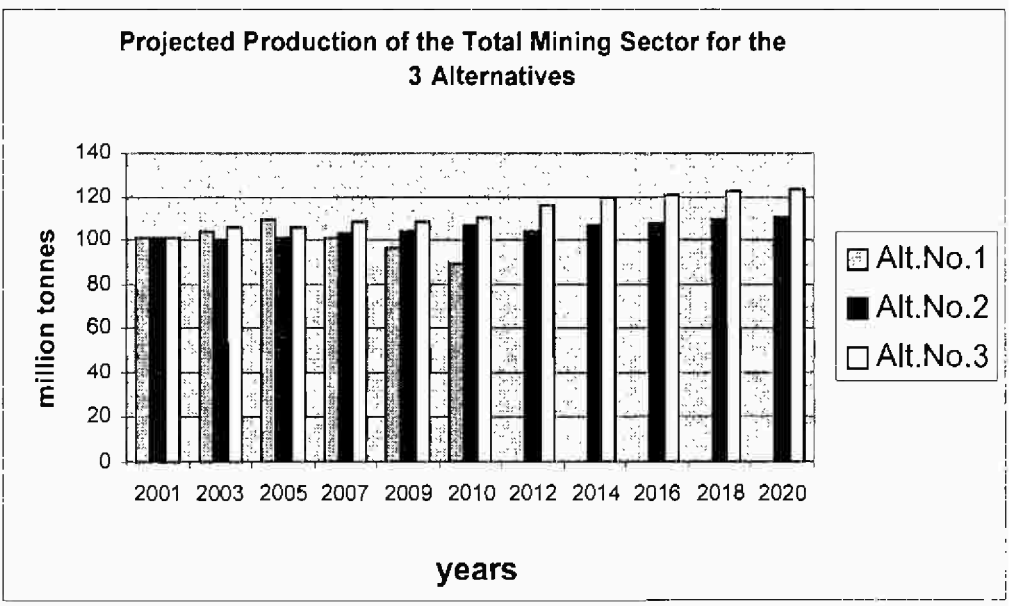

## المؤشر الثانى

يعبر هذا المؤشر عن توقعات التغير فى نسبة مساهمة الصناعة والتعدين إلى إجمالى الدخل القومى ونسبة مساهمة التعدين إلى الصناعة. والمعطيات كما يلى:

١. إعتبار نسبة مساهمة الصناعة والتعدين عام ١٩٩٧/٩٦ إلى إجمالى الدخل القومى وهى ٢٨,٣٠%[٢٦] هى نفس النسبة لحظة فتح الستار عام ٢٠٠١.

٢. إعتبار نسبة مساهمة التعدين فى الصناعة عام ٩٦/ ١٩٩٧ وهى ٠,٦٩٣% هى نفس النسبة عند لحظة فتح الستار عام ٢٠٠١.

ويعبر الشكلان البيانيان (رقم ٢-١ ، ٢-٢) عن توقعات التغير فى نسبة مساهمة الصناعة والتعدين إلى إجمالى الدخل القومى فى البدائل الثلاثة ثم نسبة مساهمة التعدين فى الصناعة على الترتيب.

**شكل رقم (٢-١)**

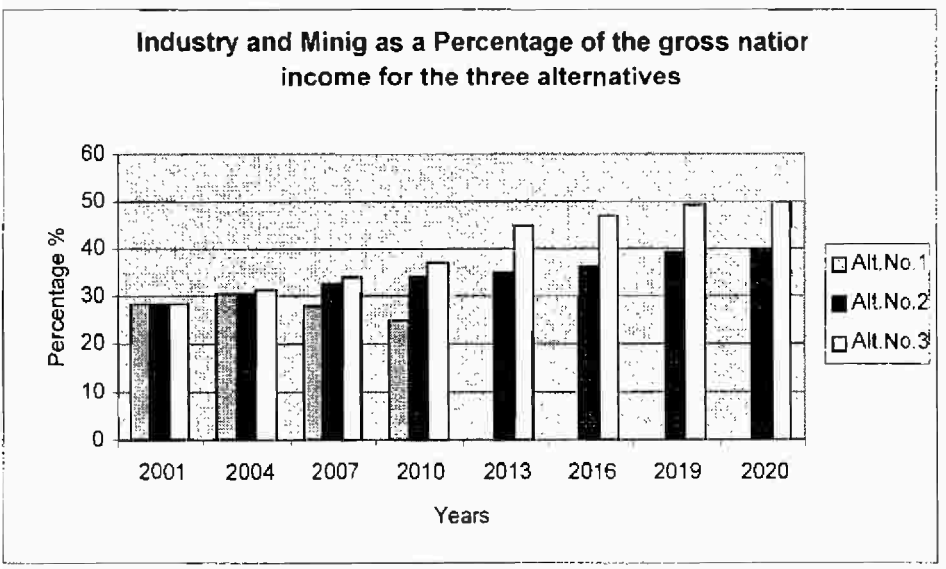


[٢٦] راجع جدول رقم (١) بالفصل الحالى .

شكل رقم (٢-٢)

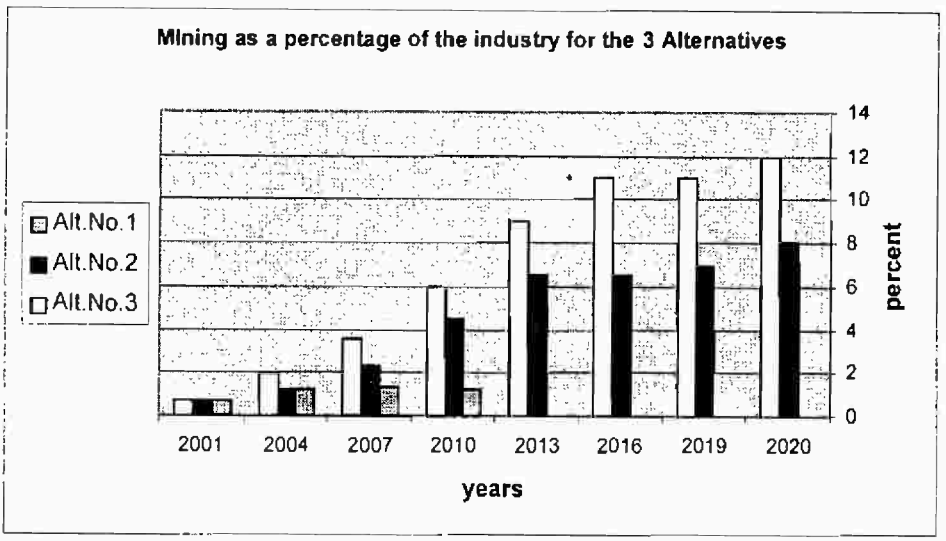


## المؤشر الثالث

يوضح هذا المؤشر إجمالى عدد تراخيص البحث وعقود الإستغلال لخامات المناجم. والمعطيات هى إجمالى عدد تراخيص البحث الصادرة وعددها ٣١٨ ترخيصا، الصادر منها عام ١٩٩٧/٩٦ هو ٧٨ ترخيصا، والساري قبل ذلك هو ٢٤٠ ترخيصا. وإجمالى عقود الإستغلال الصادرة عام ١٩٩٧/٩٦ عددها ١٢ عقدا، والعقود السارية قبل ذلك ٤٦٣ عقدا ( أى أن إجمالى العقود = ٥٢٥ عقدا)[٢٧]. وبناءً على ذلك سوف نعتبر - عند لحظة فتح الستار للبدائل الثلاثة عام ٢٠٠١ - أن عدد تراخيص البحث هو ٣٥٠ ترخيصا ، وعدد عقود الإستغلال هو ٥٥٠ عقدا. وفيما يلى عدد ٢ رسم بيانى، الأول (شكل رقم ٣-١) يصور توقعاتنا لتطور عدد تراخيص البحث للبدائل الثلاثة، والثانى (شكل رقم

[٢٧] المصدر : بيانات تراخيص البحث والإستغلال / من نشرة المناجم والمحاجر والملاحات عام ١٩٩٧ / الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية .

توقعاتنا لتطور عدد تراخيص البحث للبدائل الثلاثة، والثانى (شكل رقـــم ٣-٢) يصور التطور لعدد عقود الإستغلال بالترتيب.

**شكل رقم (٣-١)**

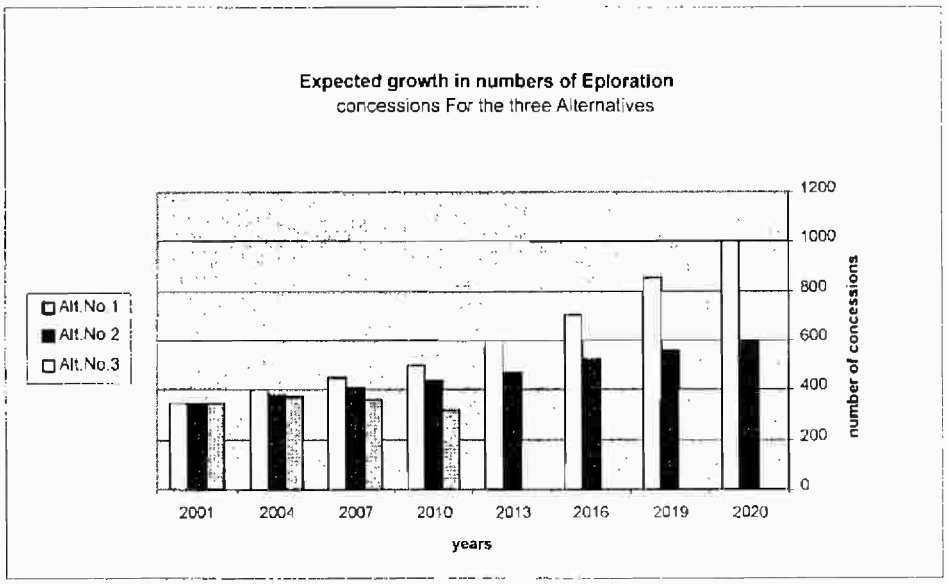


**شكل رقم (٣-٢)**

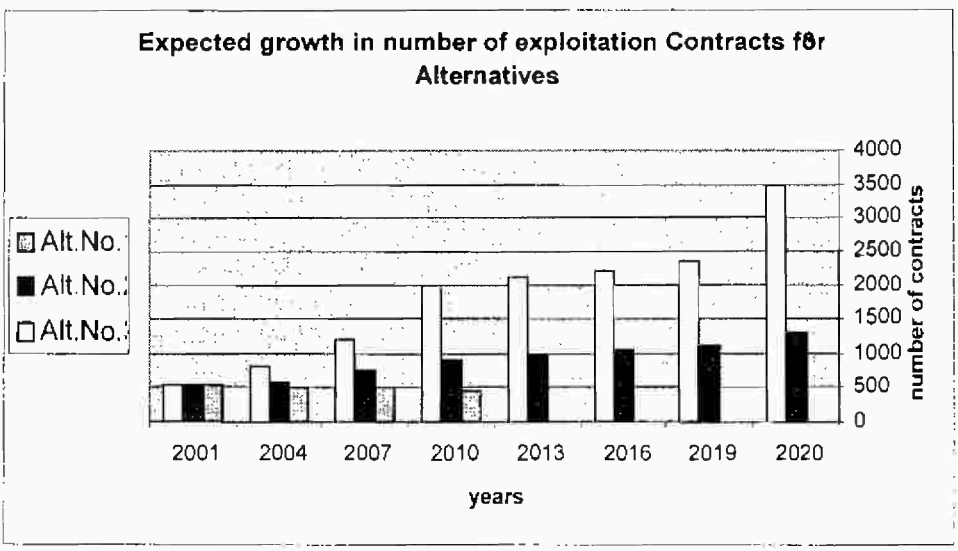

## المؤشر الرابع

وهو يوضح تطور إجمالى عدد تراخيص المحاجر فى البدائل المختلفة، وتشمل محاجر مواد البناء ومحاجر أحجار الزينة، ومحاجر المواد المحجرية التى تدخل فى الصناعة. والمعطيات هى إجمالى عدد المحاجر المرخصة عام ١٩٩٧/٩٦ وهو ١٣١٨ محجرا[٢٨]. وسوف نفترض فى الشكل الآتى رقم (٤) أن سنة الأساس هى عام ٢٠٠١ لكل البدائل وتبدأ بالرقم القياسى ١٠٠ الذى يعبر عن عدد ١٥٠٠ محجرا مرخصا.

**شكل رقم (٤)**

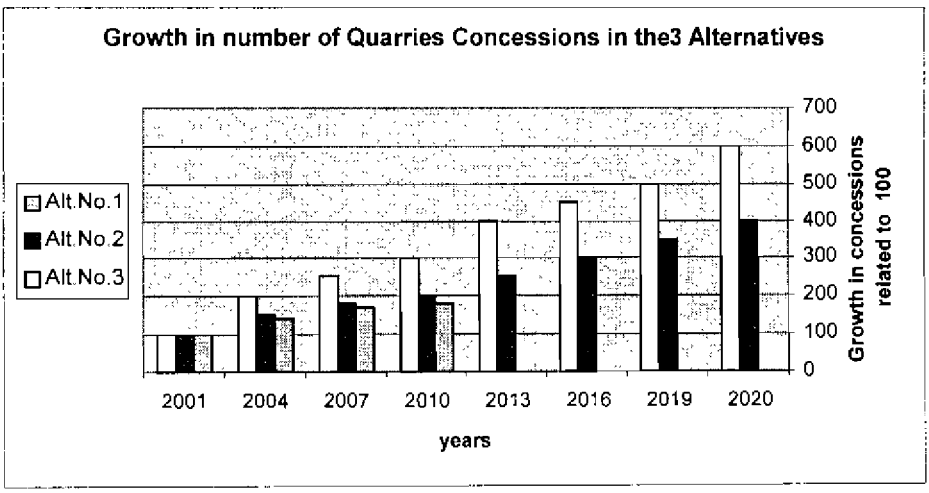


[٢٨] المصدر : نفس المصدر السابق .

## المؤشر الخامس

وهو يوضح التطور المتوقع لعدد تراخيص الملاحات فى البدائـــل الثلاثـــة، والمعطيات هى عدد الملاحات المرخصة عام ١٩٩٧/٩٦ وهو عدد ١٥ ملاحـــة وطرانتان[٢٩]. وسوف نفترض أن سنة الإسناد هى عام ٢٠٠٠ لكل البدائل، وتبدأ بالرقم القياسى ١٠٠ الذى يعبر عن ٢٠ ترخيصا كما هو موضح بالشكل البيانى رقم (٥).

**شكل رقم (٥)**

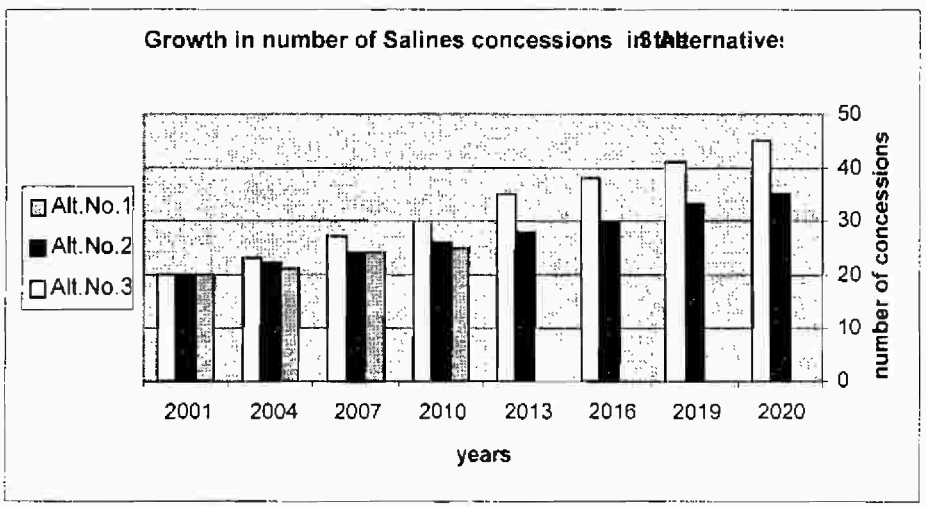


[٢٩] المصدر : نفس المصدر السابق

## المؤشر السادس

وهو يوضح توقعات تطور فرص العمل في السيناريوهات المختلفة (البدائل الثلاثة)، ونفترض عند لحظة فتح الستار عام ٢٠٠١ أن فرص العمل الحقيقية هى ١٠٠ (رقم قياسى) فى قطاع التعدين ، والشكل التالى رقم (٦) يوضح تلك التوقعات:

**شكل رقم (٦)**

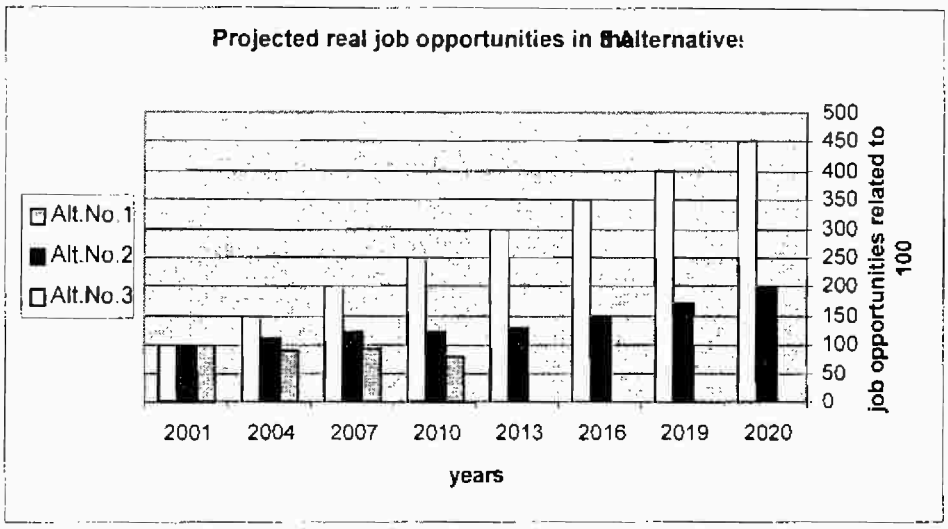

## المؤشر السابع

وهو يوضح التطور المتوقع فى معدل النمو الحقيقى فـــى إجمـــالى النـــاتج المحلى بإعتبار أن ٣.٦ _ معدل النمو عام ١٩٩٩/٩٨[٣٠] ينبنى عليها توقعاتنـــا من بداية عام ٢٠٠١ للبدائل المختلفة، ويوضح الشكل التالى رقم (٧-١) تلـــك التوقعات:

**شكل رقم (٧-١)**

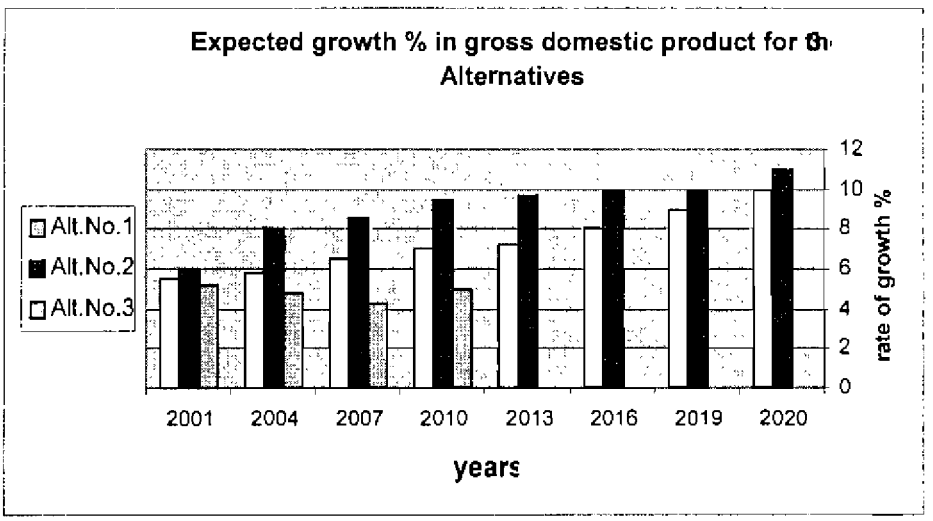


[٣٠] راجع جدول رقم (٢) بالفصل الحالى .